

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة : لمؤسسة ميناء مستغانم

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور مخالدي يحي

من إعداد الطالب :

• عبد الرحمان نبيل

السنة الجامعية: 1442- 1443 هـ
2021- 2022 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ".

(سورة النمل : الآية 19).

إلى من أنعم علي بنعمة العلم والنجاح

"الله سبحانه وتعالى"

إلى من تربيت بين حنانهم و عطفهم و توجيهاتهم

إلى من أمد إلي يد العون والعطاء من دون حساب

"والدي"

إلى التي حملتني وهن على وهن تسعة أشهر وغمرتني بحنانها وكانت سنداً لي

في دربي وحياتي وعلمتني أن الدنيا كفاح وتحدي والحياة مبادئ وأخلاق رمز العفة تلك

"أمي"

إلى ثمرات أمي وأبي

سندي وقوتي

"إخوتي وأخواتي"

إلى أصدقائي الذين جمعني بهم المحبة والصدقة

إلى كل أحبائي من قريب أو بعيد

نبيل

شكرًا لله

الحمد لله الواحد الأحد لا إله إلا هو رب العرش العظيم، والفضل للذي خلق السموات بلا عمد،

ورزق ولم ينسأ أحد، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي وله الحمد والرضا :

بداية أشكر الله الذي فضّلني على كثير ممن خلق ورزق تفضيلاً كثيراً؛

وأخص بالشكر الأستاذ المشرف على مذكرة تخريجي،

والذي أرجوا من الله أن يجازيه خير الجزاء على وقوفه معي ومدني بالنصائح وعدم بخله

علي رغم

انشغالاته والتزاماته الكثيرة "الدكتور مخالدي يحيى"

فله جزاء الشكر.

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

وإلى جميع من ساهم أو عمل أو وجه أو شارك في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما لا ننسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة.

وإلى جميع طلبة دفعتي الأوفياء



فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وتقدير
I	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول
أ	مقدمة.....
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.....
03	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي.....
03	1 - نشأة التحليل المالي.....
03	2 - مفهوم التحليل المالي.....
04	المطلب الثاني: مقومات ومنهجية التحليل المالي.....
04	1 - مقومات ومنهجية التحليل المالي.....
05	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي.....
05	1 - أهمية التحليل المالي.....
06	2 - أهداف التحليل المالي.....
07	المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي.....
07	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي.....

07 1 - حسب البعد الزمني للتحليل المالي
08 2 - حسب الجهة القائمة بالتحليل المالي
08 3 - المدى الذي يغطيه التحليل المالي
09 المطلب الثاني:مراحل التحليل المالي
09 1 - تحديد هدف التحليل المالي بدقة
09 2 - تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي
09 3 - اختيار أسلوب التحليل المناسب
09 4 - إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار
09 5 - التوصل إلى الاستنتاجات
09 6 - صياغة التقرير
09 المطلب الثالث:استعمالات التحليل المالي
09 1 - التحليل الإنتمائي
09 2 - التحليل الاستثماري
10 3 - تحليل الاندماج والاستحواذ
10 4 - التخطيط المالي
10 5 - الرقابة المالية
10 6 - تحليل تقييم الأداء
12 المبحث الثالث:أدوات التحليل المالي
12 المطلب الأول:القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

12 1 - الميزانية
13 2 - حساب النتائج
14 3 - قائمة التدفقات النقدية
16 4 - قائمة تغيرات الأموال الخاصة
16 المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
16 1 - رأس المال العامل
17 2 - حجم وتحديد رأس المال العامل
18 3 - الخزينة الصافية
19 المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
19 1 - النسب المالية
19 2 - أسس التحليل المالي بالنسب
20 3 - أنواع النسب المالية
26 خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي للمؤسسة	
28 تمهيد
29 المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي
29 المطلب الأول: ماهية الأداء وأنواعه
29 1 - نبذة تاريخية حول تطور فكرة الأداء
29 2 - تعريف الأداء

31 3 - أنواع الأداء.....
34المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي.....
34 1 - مفهوم الأداء المالي.....
34 2 - أهمية الأداء المالي.....
35المطلب الثالث: معايير الأداء المالي.....
35 1 - تعريف المعيار.....
35 2 - معايير الأداء المالي.....
37المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي أهدافه وخطواته ومقوماته.....
37المطلب الأول: تقييم الأداء المالي.....
37 1 - مفهوم تقييم الأداء المالي.....
38المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي.....
38 1 - أهداف تقييم الأداء المالي.....
39المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي.....
39 1 - جمع المعلومات.....
40 2 - قياس الأداء الفعلي.....
40 3 - مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب.....
40 4 - دراسة الانحراف وإصدار الحكم.....
40المطلب الرابع: مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه.....
40 1 - مقومات الأداء المالي.....

40 2 - العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة
44 المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة
44 المطلوب الأول: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات
44 1 - دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات
47 المطلوب الثاني: دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي
47 1 - مزايا التحليل بواسطة النسب المالية
47 2 - أهمية النسب المالية في تشخيص الأداء المالي للمؤسسة
49 المطلوب الثالث: تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء
49 1 - تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء
51 خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم.
53 تمهيد
54 المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم
54 المطلوب الأول: التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم
54 1 - بطاقة تعريف مؤسسة ميناء مستغانم
54 2 - لمحة تاريخية عن مؤسسة ميناء مستغانم
55 3 - نشأة مؤسسة ميناء مستغانم
56 المطلوب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم
56 1 - الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

57
57	2 - شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.....
61	المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم
61	المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية بواسطة رأس المال العامل الصافي للإجمالي للسنتين 2015-
	2016 لمؤسسة ميناء مستغانم
61	1 - رأس المال العامل الصافي الإجمالي.....
62	2 - هيكل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.....
64	3 - مكونات احتياجات رأس المال العامل
65	المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية بواسطة النسب المالية للسنتين 2015-2016 لمؤسسة ميناء
	مستغانم.....
65	1 - حساب النسب المالية
66	2 - حساب نسب التمويل
68	3 - حساب نسب المردودية.....
70خلاصة الفصل
72الخاتمة
76قائمة المصادر والمراجع

الملخص



قائمة الجداول والأشكال

1 - قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
21	نسب السيولة	01-I
22	نسب النشاط	02-I
23	نسب الربحية	03-I
24	نسب المديونية	04-I
25	نسب السوق	05-I
48	النسب المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	01-II
61	رأس المال العامل الصافي الإجمالي	01-III
62	رأس المال العامل الصافي الإجمالي (طريقة ثانية)	02-III
62	احتياجات رأس المال العامل	03-III
63	الخزينة الصافية	04-III
63	الخزينة الصافية (طريقة ثانية)	05-III
64	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	06-III
64	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	07-III
65	نسبة السيولة	08-III
66	نسبة السيولة السريعة	09-III
67	حساب نسبة التمويل الدائم	10-III
67	حساب نسبة التمويل الخاص	11-III
68	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	12-III
69	حساب نسبة المردودية المالية	13-III

2 - قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-II	مثلث الأداء	31
02-II	نظام النشاط الاقتصادي	45
01-III	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم .	56

المقدمة

المقدمة :

أدى التطور الملحوظ للاقتصاد إلى توسع الأنشطة وتعهدها ، وهذا ما أوجب ضرورة التحليل المالي في المؤسسة للتخطيط المالي السليم ، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و لمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة المؤسسة يتم الرجوع لهذه الوضعية باعتمادها على التقارير المالية والتحليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة ويدعى هذا بالتشخيص المالي الذي يعتبر تجسيد لوظيفة التحليل والتسيير المالي، وفي ظل المنافسة لم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق الربح فحسب بل الاستمرارية في السوق ، لذلك لا بد على المحلل إخضاع القوائم المالية لدراسة معمقة وفحصها والتدقيق فيها وتحليلها بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة واستغلالها أحسن استغلال وتحديد مواطن الضعف فيها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ومن أجل إبراز العلاقة بين أدوات التحليل المالي و تقييم الأداء في المؤسسات ، قمنا بدراسة حالة مؤسسة مينا مستغانم في هذه المذكرة من خلال الإجابة على الإشكالية البحث التالية:

أولاً: الإشكالية:

"ما هو أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية التحليل المالي و ما مدى مساهمته في التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- على أي أساس يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هي الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

ثانياً: فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤل المشار إليه ، تم وضع الفرضيات التالية:

- عدم الاهتمام باستخدام أدوات التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كان سببا وراء انخفاض أدائها.
- إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- يساعد التحليل المالي و تحليل المؤشرات المالية في معرفة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

ثالثاً: موضوع البحث

تناول هذا البحث الذي أتى تحت عنوان " دور التحليل المالي في تقييم أداء المالي المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة مينا مستغانم " أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب

ومعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

رابعاً: أهمية البحث

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة رقمية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعاً لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

خامساً: أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- معرفة الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة .
- معرفة أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة .
- معرفة حقيقة الوضع المالي لمؤسسة .


سادساً: أسباب اختيار الموضوع .

أ - الأسباب الموضوعية :

- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره العجلة المحركة التي تقود المؤسسة .
- أهمية الموضوع في ظل التطورات الاقتصادية وتوسع رقعة المنافسة .
- التعرف على كيفية عمل الوظيفة المالية في المؤسسة و مدى قدرتها على التحكم في التدفقات المالية.
- تطور الاقتصاد وعولمته والذي يتطلب تكييف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية، وموضوع تكييف الجداول المالية الذي أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها.

ب- الأسباب الذاتية :

- الشغف الشخصي بالإحاطة على كل ما يتعلق بالتحليل المالي بحكم ترابطه مع تخصص الدراسة.
- حداثة الموضوع الذي لم يكن فيه توسع بحثي كافي خاصة مع التحول إلى النظام المالي.



الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للتحليل
المالي

تمهيد:

شهدت المؤسسة الاقتصادية كونها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع حيزا من الكتابات و الأعمال لكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتها ، ومن أجل السير الحسن و التشخيص الصحيح لوضعيتها المالية، تعتمد المؤسسة على الأداء الحسن، القيادة العقلانية والتحليل المالي الذي يعتبر هو الآخر الأساس الذي تبنى عليه المؤسسة الاقتصادية للتفوق أمام منافسيها .

كما عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها لذلك تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي.
- المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية للتخطيط المالي ومدى كفاءة المؤسسة في أداء وظيفتها، وذلك بتحليل القوائم المالية وإظهار أسباب النجاح والفشل وكشف مواطن الضعف في مركزها المالي ومعالجتها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي.

أولاً: نشأة التحليل المالي.

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة.¹

وخلال فترة قياسية لا تتجاوز ثلاث عقود تطور التحليل المالي من فن إلى علم قائم بحد ذاته يستخدم بشكل متزايد في الشركات والأسواق المالية، ويساعد على توفير أفكار جديدة لتطوير الأعمال، وكيفية إدارة وتشغيل الشركات، والمساعدة في اتخاذ القرارات.²

ثانياً: مفهوم التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء. كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي:

- تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية ؛
- رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.³

لقد اختلف المفكرون في تعاريف التحليل المالي سنكتفي بالبعض منها :

1-1- التحليل المالي هو دراسة محاسبية : التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة

¹- ناصر داداي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي - الجزء 1 ، دار الهدية العامة ، 1998 ، ص.13.

²-فهي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، رام الله ، فلسطين ط 1 ، ص.1.

³- خلدون إبراهيم شريفات ، إدارة وتحليل مالي ، دار وائل للنشر، 2001 ، ص.93.

لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

1-2 - التحليل المالي هو دراسة تنبؤية : إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها.¹

1-3 التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.²

المطلب الثاني : مقومات ومنهجية التحليل المالي.

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية ، ويستند إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه علي النحو التالي:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي ، وتتفاوت الأهداف من فئة إلى أخرى وبصفة عامة يمكن تحديد الهدف علي ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدي المنشأة.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها علي المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم علي قدراتها وإمكانيات العمل.
- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلي أهدافه ، ويمكن للمحلل الحصول عليها من القوائم المالية للشركة المنشورة وغير المنشورة ، وتقرير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الإدارة ، والمعلومات من الصحف الاقتصادية أو المكاتب الاستشارية ، وربما يحتاج المحلل المالي في هذه المرحلة إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المستهدفة .
- اختيار أسلوب وإدارة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة، بحيث يبدأ المحلل المالي فوراً بعد حصوله علي المعلومات المناسبة والكافية لعملية التحليل في تحديد أداة التحليل المالي لاستخراج المعلومات، سواء كانت تحليل مؤشرات أو تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارنة ... الخ
- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج، سواء كان معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليل المالي فمثلاً قياس السيولة يكون بمتوسط لنسبة التداول بقيمة

¹ - حسن محمد كامل " التحليل المالي " الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر، سنة 1986 ، ص 35

² - حمزة محمود الزبيري ، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان، الأردن سنة 1976، ص 78

1.2 أو معيار نشاط خاص ودراسة مؤشرات مقارنتها بنتائج التحليل ، أو معيار اتجاهي بمقارنته حركه أداة التحليل خلال الفترة الزمنية ، أو معيار مستهدف من خلال تحديد نسب معينه للوصول إليها .

- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس ، بمعنى تحديد الفروقات التي تظهر بين النتائج الفعلية والمعيار الذي اختاره المحلل، وهو ما يمثل استعمال المعلومات التي توفرت لدي المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة نحو قيمة الانحراف ومعناه ودرجة خطورتها.
- دراسة وتحليل أسباب الانحراف، وهي المرحلة التي أرى أنها أهم مراحل التحليل وتطلب الفهم العميق لنتائج التحليل المالي بتمعن ودون أي تحيز وبمراعاة كاملة لعلاقات الأرقام ومعانها.
- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل المالي ، وهي المرحلة الختامية المكتملة للتحليل المالي من خلال صياغة تقرير بتحليل النتائج ووضع التوصيات استنادا إليها والى خبرة المحلل المالي في قطاع نشاط الشركة.¹

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي.

للتحليل المالي أهمية عظيمة لقيادة المؤسسة إلى طرق النجاح ويعتمد ذلك على التخطيط السليم قبل الولوج في أي مشاريع أو استثمارات ، فلا بد من دراسة الوضع المالي للمؤسسة والتخطيط الجيد الذي يجب أن يتناسب مع القدرة المالية للمؤسسة والنتائج المتوقع الحصول عليها ، لذلك يعتبر التحليل المالي وسيلة لتقييم أداء المؤسسة وكشف مواطن القوة والضعف فيها ومعالجتها.

واستنادا إلى ذلك فلنتعرف على أهمية وأهداف التحليل المالي .

أولاً: أهمية التحليل المالي : تتمثل في :

- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بالديون؛
- الاستثمار في أسهمها؛
- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة و جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية و البيعية و التخطيط لها؛
- الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية².

¹ - حمزة محمود الزبيري ، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مرجع نفسه ، ص 80-81 .

² - زياد رمضان و محمود الخلايلة ، التخطيط و التحليل المالي، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات: القاهرة ، مصر ، 2013 ، ص 8.

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة¹.

ثانياً: أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي إلى:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- معرفة وضع الشركة في قطاعها².
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة.
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض³.

¹ - فهدى مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره ، ص3.

² -عبد الحليم كراجه وآخرون ،الإدارة والتحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات)، ط1، عمان ،دارالصفاء للنشر والتوزيع ،سنة 2000 ، ص 141.

³ -محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، داروائل للنشر والتوزيع ، ط2، عمان، سنة2006 ، ص3.

المبحث الثاني :أنواع ومراحل التحليل المالي.

تطور التحليل المالي عبر الزمن وازدادت أهميته في المؤسسات الاقتصادية لما يقدمه من مؤشرات وتفاصيل حول القوائم المالية التي تقود المؤسسة إلى بر الأمان و النجاح وذلك حسب معايير متبعة لذلك سنشرح في هذا المطلب أنواع ومراحل التحليل المالي .

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي.

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس سنتعرف عليها في هذا المطلب .

1 - حسب البعد الزمني للتحليل:¹

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي ، الأول يسمى تحليل الاتجاهات (التحليل الأفقي) ، وهو يعني بدراسة النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات ، والثاني يسمى التحليل المالي بالنسب ، ويعني بدراسة العلاقات بين البنود المترابطة في القوائم المالية ليعبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة.

أ - تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسب المالية على مدار عدة فترات مالية ، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة ، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي ، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية ، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسب مئوية من قيمته في سنة الأساس .

ب - التحليل بالنسب:

يعتبر هذا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي ، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها ، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي ، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتهي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية ، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية. وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

يمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي :

1 - نسبة السيولة (Liquidity Ratios): تستخدم كمؤشرات لتقييم قدرة الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

2 - نسب الربحية (Profitability Ratios): وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح ، مثل نسب

هامش، العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين وربحية السهم .

¹ - فهي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 7-9.

3 - نسب الرفع المالي (Leverage Ratios) : وتستخدم لتقييم سياسة التمويل ، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة .

4 - نسب النشاط (Activity Ratios) : وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة ، مثل معدل دوران المخزون ، معدل دوران المدينين و الفترة النقدية.

5 - نسب السوق (Market Ratios) : ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية ، ومن الأمثلة عليها : القيمة السوقية إلى العائد ، القيمة السوقية إلى الدفترية ، ربع السهم ، القيمة السوقية إلى التدفق النقدي و عائد الاحتفاظ بالسهم .

2 - حسب الجهة القائمة بالتحليل:¹

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

أ - التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه و على بيانات المؤسسة و لغايات معينة تطلبها المؤسسة، و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب - التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات: القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرته على الوفاء بالتزاماته، و البنوك المركزية والغرف الصناعية الخ.

3 - المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:²

أ - التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب - التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

¹-وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار الإنراء، الأردن، 2009 ، ص 19 .

²-وليد ناجي الحياي، المرجع نفسه، ص21.

المطلب الثاني : مراحل التحليل المالي .

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي¹:

1 -تحديد هدف التحليل بدقة :

من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى،ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2 -تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي :

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3 -اختيار أسلوب التحليل المناسب:

تتعدد أساليب التحلي المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يتفق المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

4 -إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار :

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق التحليل المالي.

5 -التوصل إلى الاستنتاجات :

تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام ب الموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6 -صياغة التقرير:

التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث :استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المصرف واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض الآتية²:

1- التحليل الائتماني : Credit Analysis الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضون(المصارف مثلاً) وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المحدد

¹ أحمد توفيق جمال ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1998 ، ص 25.

²-الدكتور فراس(عاشق الرمثا الأبية)، الاقتصاد والأعمال ، استعمالات التحليل المالي ، منتديات ستار تايمز ، 2014.

لها.

2- التحليل الاستثماري: **Investment Analysis** الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات إذ ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة المصرف في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المصرف.

3- تحليل الاندماج والاستحواذ: **Merger & Acquisition Analysis** يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين مصرفين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمصرف المنوي شراؤه كما تقدر الأداء المستقبلي المتوقع للمصرف بعد الاندماج في المستقبل.

4- التخطيط المالي: **Financial Planning** يعد التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المصرف المتوقع في المستقبل وهنا يلعب التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

5- الرقابة المالية: **Financial Controlling** تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير على وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

6- تحليل تقييم الأداء: **Performance Analysis** يعد تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم عن طريق عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة والمستثمرين والمقرضين والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية وذلك على النحو الآتي:

أدارة المؤسسة: **Management** تقوم إدارة المؤسسة بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض الآتية: قياس سيولة المؤسسة، قياس ربحية المؤسسة، تقييم كفاءة المؤسسة وإدارة أصولها وخصومها، اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها، معرفة مركز المؤسسة بشكل عام بين مثيلاتها في القطاع نفسه.

بالمستثمرون **Investors**: يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض الآتية: قدرة المصرف على توليد الأرباح في المستقبل وذلك عن طريق احتساب القوة الإزادية للمصرف، معرفة درجة السيولة لدى المصرف وقدرته على توفيرها لحمايته من الوقوع في العسر المالي، تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.

ج- المقرضون **Lenders**: يهتم المقرضون بالتحليل الائتماني والذي هو احد أوجه استعمالات التحليل المالي، إذ الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المؤسسة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون طويل الأجل.

دالجهات الرسمية: **Government** تقوم الجهات الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض الآتية: لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة، لأغراض تسعير إنتاج المؤسسة أو خدماتها، لأغراض متابعة نمو تطور المؤسسة.

هالأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية: **Brokers** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية: تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمؤسسة على السوق المالي، مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي، تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

وبيوت الخبرة المالية: **Financial Analysts** هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المؤسسة وبيان وضعها المالي استناداً إلى تكليف بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.

وبعد عرض الفئات المستفيدة من التحليل المالي وأهميته لكل فئة من هذه الفئات، فإنه من المهم أن يكون التحليل المالي ذو فاعلية لهذه الفئات، ويعد التوصل إلى مفهوم الفاعلية أمراً في غاية الأهمية ؛ لأنه معيار مهم في تحديد نجاح المؤسسة أو فشلها، وهناك صعوبة في الاتفاق على تعريف محدد، ولكن يمكن تعريف الفاعلية (بأنها مدى الملائمة والتوافق بين بيئة المؤسسة وكل العناصر الداخلية للنظام الاجتماعي، وهذا يعني أن الفاعلية هي القدرة على عمل الشيء الصحيح بالطريقة الصحيحة وفي الوقت الصحيح، إذن فالفاعلية تتعلق بتحقيق الأهداف إذ تعني التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة منها. إذن متى ما تحققت الفائدة المرجوة لهذه الجهات أو الفئات من التحليل المالي والتي تمثل العناصر الداخلية للنظام الاجتماعي الذي يتفاعل مع بيئة المؤسسة فكلما زادت قيمة الإفادة من التحليل المالي لهذه الجهات أدت إلى زيادة أهميته وفاعليته.

المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي .

سمح تطور العلوم المالية بإثراء أدوات التحليل المالي وبإدخال مفاهيم جديدة لمؤشرات التوازن المالي ونسب المالية عبر عدة مراحل، من أبرزها التحول نحو نظام محاسبي مالي جديد ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة هو تحقيق العقلانية في التمويل، واستعمال الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكن المحلل المالي من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي . وبالتالي تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة بين الأصول و الخصوم مراعية في ذلك ترتيب الأصول حسب درجة السيولة من جهة، واهتمامها بمدى استحقاقية الخصوم من جهة أخرى وسوف يتم التطرق إلى العناصر الآتية:

- القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي .
 - تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
 - تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.
- من أجل الحفاظ على مسيرة ونجاح المؤسسة يجب الحرص على اتخاذ قرارات عقلانية نحو تحقيق أهدافها .
- المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي .**
- تمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة ، وتخضع القوائم للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات ، وتمثل هذه القوائم فيما يلي :

1 - الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الاستغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو في نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء ربحاً أو خسارة¹.

مكوناتها : فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي :

أ -الأصول: في النظام المحاسبي المالي في المادة 92 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي " :تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية².

وتصنف إلى³: التثبيات غير المادية؛ التثبيات المادية؛ الإهلاكات؛ المساهمات ، الأصول المالي ؛ أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛ الزبائن والمدينين الآخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)؛ خزينة الأموال الايجابية و معادلات الخزينة الايجابية .

¹-مبارك لسوس، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص14.

²-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 ، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07.

³-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، الجريدة الرسمية، العدد 19 (المادة1.220) ص23.

ب- الخصوم: في النظام المحاسبي المالي فقد عرفت المادة 22 كالتالي: "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادي". هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما.¹

وتصنف إلى: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المردودات للأعباء و للخصوم المماثلة، و في الأخير خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.²

أهمية الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والالتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد،
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة،
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية في المستقبل.³

2 - حساب النتائج:

يتضمن عرض مكونات وعناصر النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة بشكل مفصل وفق خطوات متتابعة وبطريقة متدرجة تبين مختلف المستويات المكونة للنتيجة الصافية مظهرا بذلك جميع عناصر المنتوجات المحققة والأعباء المتعلقة بنشاط المؤسسة خلال الدورة المالية .

وفق النظام المحاسبي المالي فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية . ولا يأخذ في حساب تاريخ التحصيل أول تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية: الربح أو الخسارة.⁴ ويتكون حساب النتائج من عنصرين أساسيين هما المنتوجات والأعباء وقد عرفها نظام المحاسبي كما يلي :

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ، المادة 22 ، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، المادة 1.220، ص: 23.

³ - دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص 4 22.

⁴ - هادي خالد ، مساهمة نظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2019، ص 69

أ- المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ب- الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية¹.

أهمية حساب النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتمثل في:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛

- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛

- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه².

3- قائمة التدفقات النقدية:

نظرا للقصور في القوائم المالية سابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المعيار (95 بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة FASB (المالية الدولية للمعايير المحاسبية) التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية . والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي³:

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة،
 - الصفقات الاستثمارية،
 - الصفقات التمويلية،
 - صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.
- وتتكون قائمة التدفقات الخزينة من:

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق، المادتين رقم 25-26 ص13.

² -فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص20
<http://elibrary.iugaza.edu.ps/thesis.aspx?id=2814> (10:30-2011/10/2).

³ - دونالد كيسو جيرى ويجانت، مرجع سابق، ص247-248.

أ - الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية. وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. وتتضمن التدفقات التالية:¹

- المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي؛
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

ب-الأنشطة الاستثمارية: وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية:²

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل؛
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى؛
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

ج-الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة. وتتضمن التدفقات التالية:³

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة؛
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

2. أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جداً، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس

¹-رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة. الدار العلمية الدولية للنشر. والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 347.

²- Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes ias/ifrs. Pearson éducation, Paris, France, 2008,p45.

³- أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 778.

الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين – منفردة أو مجمعة - الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة.¹

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية.

4- قائمة تغيرات الأموال الخاصة: هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997.² وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها "تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"³ وهي تتكون من بنود أساسية: رأسمال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة.

أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.⁴

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

يضعنا تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي أمام مقارنة بين التوازن من أعلى الميزانية وأسفلها حيث يعتبر التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة ويرجع ذلك لكونه يخص العمليات التي تفوق السنة ولأن الوقت يكون في صالح المؤسسة وهو ما يسمح لها بتسديد الديون في تاريخ استحقاقها، أما التوازن من أسفل الميزانية يكون صعباً لأن مدة الاستحقاقية تكون قصيرة وبالتالي لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد.

1 - رأس المال العامل:⁵ يعبر رأس مال العامل عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة للأصول

الثابتة، و الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على

¹ -3 فايز زهمدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 27 .

² -3 فايز زهمدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23 .

³ -القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19، ص 26.

⁴ - فايز زهمدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23 .

⁵ - شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010، ص 118-121.

مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة، يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار و توازن هيكلها المالي.

وانطلاقاً من المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية المالية و المتمثل في تساوي الأصول مع الخصوم، و تقسيم الميزانية إلى خمس كتل أساسية هي الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، أموال الملكية، الديون طويلة و متوسطة الأجل و الديون قصيرة الأجل، و يمكن حساب رأس مال العامل بطريقتين هما:

- من أسفل الميزانية: يتم مقارنة الأصول المتداولة و الخصوم الأقل من سنة.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

- من أعلى الميزانية: يتم مقارنة الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة و هو ما يطلق عليه "التوازن المالي الأدنى".

رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة

إلا أنه حسب طبيعة الديون قصيرة الأجل، فهي تستحق التسديد في مدة معينة أقصر من تاريخ تحول عناصر الأصول المتداولة إلى سيولة وعليه من الممكن أن تجد المؤسسة نفسها مطالبة بتسديد ديونها قبل التحصيل على حقوقها لدى الغير، وهو ما يضعها أمام حالة جد صعبة اتجاه دائئنها، لذا لا بد على المؤسسة أن توفر هامش أو فائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة، أو بالمقابل أن تفوق الأصول المتداولة بمجموع الديون قصيرة الأجل. وهذا ما يسمى برأس المال العامل الدائم أو الصافي. (هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل الأموال المتداولة)

2 - تحديد حجم رأس المال العامل: يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تعمل فيه، فيكون غالباً أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية، نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، يمكن القول أن هناك ثلاثة مستويات لرأس المال العامل وهي كالآتي¹:

الحالة الأولى: رأس مال العامل = معدوم: الأموال الدائمة = الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة = الديون قصيرة الأجل، في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي بالكامل عن طريق القروض قصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

الحالة الثانية: رأس مال العامل موجب: الأموال الدائمة < الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة < الديون قصيرة الأجل، وفقاً لهذه الحالة نجد أن الأصول الثابتة مولت بالكامل بالأموال الدائمة، وبقي جزء من الأموال الدائمة لتمويل نسبة معينة من الأصول المتداولة وهذا ما يشكل هامش أمان (يتمثل في رأس مال العامل (و توازن في الهيكل التمويلي للمؤسسة، إلا أن قيمة رأس مال العامل لا يجب أن تكون كبيرة جداً، و هذا من أجل عدم تجميد الأموال الدائمة التي تتميز بتكلفة عالية في أصول متداولة لا تنتج عنها عوائد.

¹-شعبان محمد، المرجع نفسه، ص 119.

الحالة الثالثة: رأس مال العامل سالب : الديون قصيرة الأجل > لأصول المتداولة أو الأصول الثابتة > الأموال الدائمة ، أي أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة و جزء آخر من القروض قصيرة الأجل، و في مثل هذه الوضعية لا تتمتع المؤسسة بأي هامش ضمان لمقابلة المصاعب المستقبلية، و هو ما يدل على عدم توازن صارخ في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وبالتالي خطورة الوضعية المالية.

3 - الخزينة الصافية : هي الخزينة التي تمثل الفائض أو العجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيات واحتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة ، و يظهر التضارب بوضوح بين السيولة الربحية ، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ، و يتبدد معها بشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها ، و تحسب الخزينة الصافية باحدى العلاقتين التاليتين¹:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الصافية = (الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول) -
أموال الخزينة خصوم.

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاثة حالات كالتالي²:
خزينة سالبة:

بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعلما أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس؛

خزينة موجبة:

بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا؛
خزينة معدومة :

عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

¹ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011-2012.ص 96.

² - علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، " مذكرة تخرج ماستر"، تخصص تدقيق محاسبي، شعبة علوم تسيير، كلية علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي 2014-2015 ،ص32-ص33.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية .

شهد العالم الاقتصادي استخداما واسعا للتحليل المالي بواسطة النسب المالية خصوصا بعد سنة 1930 بالرغم من استخدامها في ما مضى ، ويعود ذلك إلى انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها ، مما أوجب على هذه الأخيرة الاستناد على النسب المالية مدى مساهمتها في قراءة المؤشرات ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية وتفسير وتقييم القوائم المالية .

أولاً: النسب المالية: هي العلاقة القائمة بين عنصر أو مجموعة عناصر من بنود أو فقرات القوائم المالية مع عنصر أو مجموعة عناصر أخرى من القوائم المالية ، شرط أن تكون تلك العناصر ذات دلالة في التعبير عن جانب من جوانب أنشطة الشركة أو تعكس وضعا معيناً لها قد تكون تلك العناصر على القائمة المالية أو على قائمتين مختلفتين¹.

ثانياً: أسس التحليل المالي بالنسب:

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد لتحليل المالي المطلوب، وتمثل هذه الأسس في²:

• تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح:

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل للطبيعة عمله، واختياره لتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

• تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل:

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

• تحديد الحد الأدنى والأقصى المقبول لكل نسبة:

تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

• وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة:

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة بالنسب المعيارية الموضوع.

¹-عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 83.

²-PATRICE VIZZAVONA, "Gestion financière", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004, p49.

• اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:

يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

ثالثاً: أنواع النسب المالية :

وضع المحللون الماليون مجموعة من النسب لدراسة وضعية المؤسسة الحقيقية والتي تضعها أمام الأمر الواقع وتجعل الحكم عليها منطقي وتمثل هذه النسب في: نسب السيولة، نسبة النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب السوق .

1 - نسبة السيولة :

تهدف هذه النسبة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل¹. وهذا الجدول يوضح نسب السيولة المستخدمة مع شروحات عليها:

¹-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 312.

الجدول (I-01): نسب السيولة المستخدمة مع الشرح.

نسب السيولة	المعادلة	الشرح
نسبة التداول	الأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة ، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على قدرة السداد في الأجل القصير.
نسبة التداول السريعة	(الأصول المتداولة – المخزون)/الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها إلى النقدية (الأسرع سيولة) ، بحيث تستبعد المخزون لبطء تحوله إلى النقدية ، وكذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدما.
نسبة النقدية	الأصول النقدية المتداولة فقط /الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون وأوراق القبض والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.
صافي رأس المال العامل	الأصول المتداولة – الأصول المتداولة	يمثل صافي رأس المال العامل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ، والذي تدل زيادته على مدى قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير.

المصدر: محمد ملحم ، موقع بوابة المحاسبة ، التحليل بالنسب المالية .

2 - نسب النشاط:

وهذه النسب تهتم بقياس الكفاءة الخاصة بإدارة موارد الشركة، من خلال مقارنة مبيعاتها مع حجم الاستثمارات في مجموعة من الأصول، وتساهم في تحديد كفاءة الشركة عن طريق التوزيع الجيد للموارد المالية على الأصول المختلفة.¹ وهذا الجدول يلخص نسب النشاط مع الشرح:

¹-مجلة المهمل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، جوان 2021، ص 297-304، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، الجزائر.

الجدول (1-02): نسب النشاط.

نسب النشاط	المعادلة	الشرح
متوسط فترة التحصيل	365/معدل دوران المخزون أو المبيعات	تقيس هذه النسبة عدد الأيام اللازمة لتحصيل المبالغ من المبيعات الآجلة وحسابات المدينون.
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون	تقيس مدى سرعة تحويل البضاعة إلى نقدية عن طريق بيعها، وكلما زاد معدل الدوران دل ذلك على كفاءة إدارة المخزون وجودة البضاعة المباعة، وبقسمة عدد أيام السنة (365يوم) على هذه النسبة سيظهر عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون.
معدل دوران المدينون	صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينون	تقيس مدى كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة إدارة التحصيل.
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول الثابتة	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها من الأصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات ، فإذا زادت دلت على كفاءة الإدارة في استخدامها أصولها لتوليد المبيعات.
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها من الأصول لتوليد المبيعات، فإذا زادت دلت على كفاءة الإدارة في استخدامها أصولها لتوليد المبيعات.

المصدر: محمد ملحم ، موقع بوابة المحاسبة ، المرجع نفسه

ملاحظات :

- متوسط رصيد المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2
- متوسط رصيد المدينون = (المدينون أول المدة + المدينون آخر المدة) / 2
- متوسط رصيد الأصول = (مجموع الأصول أول المدة + مجموع الأصول آخر المدة) / 2

3 - نسب الربحية:

تستخدم من أجل قياس قدرة الشركة على صناعة الأرباح ، عن طريق الاعتماد على الموجودات داخل المؤسسة وحجم مبيعاتها وحقوق ملكياتها أيضا¹. وهذا الجدول يلخص نسب الربحية مع الشرح:

الجدول (I-03): نسب الربحية.

نسب الربحية	المعادلة	الشرح
هامش الربح	مجمل الربح / صافي المبيعات	تشير هذه النسبة إلى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار يبيع
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	صافي الربح / صافي المبيعات	تشير هذه النسبة إلى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار يبيع بعد خصم المصروفات التشغيلية .
العائد على الاستثمار	صافي الربح / متوسط رصيد الأصول	تقيس مدى مساهمة الأصول المستثمرة في تحقيق الربح ، وتستخدم هذه النسبة في مقارنة الربحية بين الشركات باختلاف أحجامها لأن هذه النسبة لا تتأثر بحجم الشركة.
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح / متوسط حقوق الملكية	تقيس صافي ربح الشركة على استثمارات المساهمين .

المصدر: محمد ملحم ، موقع بوابة المحاسبة ، التحليل بالنسب المالية.

4 - نسب المديونية:

أو ما يعرف بالرفع المالي وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسب المديونية، وهو تعرّف مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطتها هذه المجموعة من النسب تعرّف الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية². وهذا الجدول يلخص نسب المديونية :

¹ - مجلة المنهل الاقتصادي ، المرجع نفسه .

² - مفلح محمد عقل ، مرجع نفسه ، ص 332.

الجدول (04-1): نسب المديونية.

نسب المديونية	المعادلة	الشرح
نسبة الديون إلى الأصول	مجموع الديون / مجموع الأصول	تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل أصولها ، فإذا زادت دلت على أن الشركة تعتمد على الديون في تمويل أصولها.
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون / صافي حقوق الملكية	تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد الشركة على ديون الغير بالمقارنة مع حقوق الملاك والمساهمين ، وكلما زادت هذه النسبة دلت على أن الشركة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك في تمويل احتياجاتها.

المصدر: محمد ملحم ، موقع بوابة المحاسبة ، المرجع نفسه.

5 - نسب السوق :

أو الاستثمار: تستخدم هذه النسب في اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار من عدمه ، فهي تقيس نصيب السهم من الأرباح ومن حقوق المساهمين. وهذا الجدول يلخص لنا نسب السوق :


الجدول (1-05): نسب السوق.

نسب السوق	المعادلة	الشرح
نصيب السهم من الأرباح المحققة	صافي الربح / متوسط عدد الأسهم	تشير إلى ما يحققه السهم العادي من الأرباح المحققة.
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	الأرباح الموزعة / متوسط عدد الأسهم	تشير إلى ما يحققه السهم العادي من الأرباح الموزعة.
نسبة التوزيعات النقدية	الأرباح الموزعة / صافي الأرباح المحققة	تشير هذه النسبة إلى قيمة التوزيعات النقدية الذي سيحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم.
القيمة الدفترية للسهم	حقوق المساهمين العادية / متوسط عدد الأسهم العادية	تشير إلى نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين (حملة الأسهم العادية).

المصدر: محمد ملحم ، موقع بوابة المحاسبة ، المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع التحليل المالي ومفهومه ومقوماته واستخداماته وأهدافه المنشودة في الوصول بالمؤسسة إلى أعلى المراتب من الأرباح والولج في العالم الاقتصادي بصدارة ، وذلك وفق وضع تخطيط سليم لفحص القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية وذلك باستخدام مختلف الأساليب و الأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات والقوائم المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها وذلك بهدف معرفة الوضعية المالية الحقيقية لها خلال فترات معينة، وكذلك معرفة كفاءة المؤسسة على تمويل استثماراتها وسداد ديونها من خلال تحقيق توازنها المالي. فبذلك أصبح التحليل المالي ضروري للإدارة المالية للمؤسسة لمدى مصداقيته في قراءة المؤشرات والبيانات المالية والتنبؤ بمستقبل المؤسسة وأخذ الاحتياطات اللازمة للقيام بالمؤسسة قبل تعثرها الاقتصادي .



الفصل الثاني

علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي

تمهيد :

يعتبر الأداء المالي عصب الحياة في المؤسسة الاقتصادية ، باعتبار هذه الأخيرة أساس النشاط الاقتصادي في المجتمع ، إذ أن عملية تقييمه تمكن من معرفة ما إذا كانت المؤسسة تسير على المسار الصحيح أولا ، وتعود أهمية الأداء لما تتعرض له المؤسسة من مشاكل قد تصل بها أحيانا إلى الإفلاس ، وتفاديا لذلك تعتمد المؤسسة على الأداء المالي لاستمراريتها وبقائها والتفوق على منافسيها في ميدان الاقتصاد. وللإحاطة بكل ما يخص هذا العنصر ، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي.
- المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي أهدافه وخطواته ومقوماته.
- المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي.

يعتبر الأداء من المفاهيم الأساسية لما له من أهمية، باعتباره أساس بقاء واستمرارية المؤسسة الاقتصادية ، وعليه سنعرض في هذا المبحث أهم المفاهيم للأداء في المؤسسة وأنواعه وسنعرض أيضا مفهوم الأداء المالي ومعايره .

المطلب الأول: ماهية الأداء وأنواعه.

1 - نبذة تاريخية حول تطور فكرة الأداء :

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية والحركية في محتواها المعرفي ، حيث عرف تطورا منذ استعمالاته الأولى إلى وقتنا الحالي ، وهذا بفعل التطورات الاقتصادية وغيرها ، التي ميزت ديناميكية المجتمعات البشرية ، والتي كانت بدورها دافعا قويا لإبراز دراسات الباحثين في هذا الحقل من المعرفة.

وتتجسد النظرة التقليدية للمفكرين في هذا المجال ، ومن بينهم المهندس (تايلور) رائد المدرسة الإدارية العلمية في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه ، وهذا من خلال الدراسة الدقيقة لحركة العمال وتوقيت كل منها ، بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها ، أي في إطار ما يعرف بدراسة الحركة والزمن .

وفي مطلع القرن العشرين تحول اهتمام المؤسسات من إستراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها إلى إستراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها ، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية .

مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من الاعتماد فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات ، لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار كآلية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه ، ثم الانتقال إلى الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء .

تتمثل أهم هذه التطورات في التحديات الجديدة التي أصبحت تواجهها المؤسسات مع تطور التسويق كعلم وفن ، وظهور الفكر الاستراتيجي في الإدارة ، والاتجاه المزاي لتطبيق الاستراتيجيات المختلفة في التسيير ، كل هذه المستجدات وغيرها أثرت بشكل واضح في طرق الإدارة والتسيير ، وكذا في شروط النجاح في السوق ، ومن ثم أداء المؤسسة لم يعد يعبر عن انخفاض التكاليف فقط ، بل أيضا عن القيمة التي يجنيها الزبون من تعامله مع المؤسسة¹.

¹- الشيخ الداودي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص221-ص222.

2 - تعريف الأداء : وله عدة تعريفات نذكر بعضها منها:

التعريف الأول: الأداء عبارة عن النجاح ، أي عبارة عن دالة لتمثيل النجاح ، فتغير اتجاه هذه الدالة يعتمد على العاملين فيها ، كما يعتبر الأداء فعل يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات ، وليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن.¹

التعريف الثاني : حسب المنظمة العربية للتنمية الإدارية يعرف الأداء بأنه "المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية ، كما عرفه أيضا على أنه النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها".²

التعريف الثالث : الأداء هو مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد ، وباعتباره نظاما شاملا ، متكاملًا وديناميكيا ، فإنه يتطلب إتباع مسيرتي العمليات والتحسين المستمر ، كما أنه متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة.³

التعريف الرابع : الأداء هو التفاعل بين السلوك والانجاز ، أي أنه مجموع السلوك و النتائج التي تحققت معا ، على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس.⁴

التعريف الخامس: يعرف الأداء من خلال العلاقة بين العناصر التالية: النتائج، الموارد، الأهداف، والأبعاد التالية: الكفاءة، الفعالية والموازنة.⁵ ويجمع هذا التعريف بين كل التعاريف السابقة ، إذ انه ربط مفهوم الأداء بكل من النتائج والتي تتضمن الأهداف ، إضافة إلى أبعاد تحقيق هذه النتائج والمتمثلة في الكفاءة والفعالية . ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي :

¹-بومدين يوسف ، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز ، مجلة الباحث ، العدد 05 ، جامعة بومرداس ، 2007 ، ص 33.

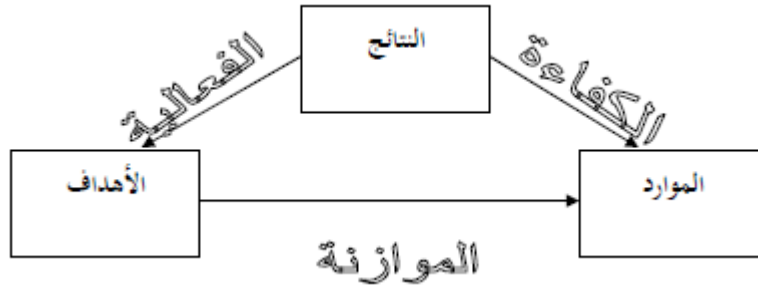
²-وائل محمد صبيحي إدريس وآخرون ، سياسات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 ، ص 38.

³-إلهام يحيوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ، مجلة الباحث ، العدد 05 ، جامعة باتنة ، 2007 ، ص 46.

⁴-امينة مولاي ، ميمون كافي ، استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء ، مجلة الباحث ، العدد 15 ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2015 ، ص 71.

⁵-ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دار المحمدية العامة ، ص 13.

الشكل (01-II) : مثلث الأداء



المصدر: ناصر دادي عدون، المرجع نفسه ، ص13.

3 - أنواع الأداء:

ينقسم الأداء في المؤسسة الاقتصادية تبعاً لأربعة معايير هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.

3-1- حسب معيار المصدر: وفق هذا المعيار ينقسم الأداء إلى نوعين¹: الأداء الذاتي (الداخلي) والأداء الخارجي.²

3-1-1- الأداء الداخلي: ويطلق عليه كذلك أداء الوحدة، أي ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:³

- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهارتهم .
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال .
- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

¹- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة قياس وتقييم، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2001-2002، ص 17 الشيخ الداودي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص221-ص222.

²- إليهام يحيوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ، مجلة الباحث ، العدد 05، جامعة باتنة ، 2007، ص 46.

³- وائل محمد صبيح إدريس وآخرون ، سياسات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 ، ص 38.

3-1-2-الأداء الخارجي : وهو "الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة"، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ، ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده ، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة ، كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين . إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها ، وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية، أين يمكن قياسها وتحديد أثرها ، ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل .

3-2- حسب معيار الشمولية: وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى ¹:

3-1-2-الأداء الكلي : وهو يتمثل في النتائج التي تساهم جميع العناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها ، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرتها على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف ، فالمصلحة المالية يجب توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم المنتجات بأقل التكاليف أحسن جودة ومصالحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

3-2-2-الأداء الجزئي : هو قدرة النظام التحتي على تحقيق الأهداف الخاصة ويقصد بها أهداف المنظمة الأخرى وبتحقيق مجموع الأهداف الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة.²

أي على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة ، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى ، وبتحقيق مجموع الأداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة ، كما سبق الإشارة إليه ، أن أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة .

3-3- حسب المعيار الوظيفي: يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة المتمثلة في كل من الوظيفة المالية، وظيفية الإنتاج ، وظيفية التسويق ، وظيفية البحث والتطوير وأداء وظيفة الأفراد....الخ.³

3-3-1- أداء الوظيفة المالية : يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ، كتحقيق التوازن المالي ، وتوفير السيولة لتسديد التزاماتها ، وتحقيق المردودية .

¹- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، المرجع نفسه ، ص 18.

²- عادل عشي ، المرجع نفسه ، ص 18-19.

³- عادل عشي ، مرجع نفسه ، ص 20.

3-3-2- أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة بجودة عالية مع تدنية التكاليف.

3-3-3- أداء وظيفة البحث والتطوير: يتم دراسته بناء على مؤشرات عدة منها التنوع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة ، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار.

3-3-4- أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء وظيفة الأفراد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من انجازه وأداء مهامه بنجاح.

3-3-5- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة وهذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها : حصة السوق ، ارضاء العملاء والسمعة.

3-3-6- أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.¹

3-4- حسب معيار الطبيعة: ومن خلال هذا المعيار يمكن تصنيف الأداء إلى:²

3-4-1- الأداء الاقتصادي: ويعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية بلوغها، ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج ، الربح ، القيمة المضافة ، رقم الأعمال ، حصة السوق ، المرودية....) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال ، العمل، المواد الأولية ، التكنولوجيا....).

3-4-2- الأداء الاجتماعي: كانت الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط في حقيقة الأمر قبل ذلك قيودا ، أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا ، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا ، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى ، وخاصة منها الاقتصادية .

3-4-3- الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية، كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين .

¹-Marcel Laflame, Le management approche systématique, Gaétan Morin éditeur, 3éd, Canada, 1981, P358.

²- عبد الملوك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2001، ص.89.

3-4-4- الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية ، التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى .

المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي .

1 - مفهوم الأداء المالي :

يعتبر الأداء المالي أحد أنواع الأداء، ويمكن القول أنه يمثل " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية متاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية وهو يعتبر إستراتيجية مهمة، يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المؤسسة فضلا عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية". كما يمكن تعريفه على أنه " :تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهاة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقه، ولكن لا جدوى منه إذا لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة"¹ .

أهمية الأداء المالي:²

تكمن أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا ، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة ، لتحديد جوانب الضعف والقوة فيها ، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي ، لترشيد القرارات المالية للمستخدمين . إذ أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ، ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم .
 - يساعد في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، وفهم التعامل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.
- وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي فيما يلي :

- تقييم ربحية المؤسسة ؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛

¹ - طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبيح إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر:عمان، 2009 ، ص43.

² - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2010 ، ص46.

• تقييم توزيعات المؤسسة :

• تقييم تطور حجم المؤسسة.

المطلب الثالث : معايير الأداء المالي:

تعريف المعيار: المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم عليه، وتفسير نتائجه ، حيث يمكن تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تقنيات التحليل المالي عن طريق استخدام مجموعة من المعايير تكون بمثابة قاعدة لعملية التحليل، فالتوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً بالنسبة للحالة المالية للشركة، إلا إذا تم تفسير تلك النتائج وفقاً لتلك المجموعة من المعايير.¹ فللأداء المالي أربع معايير أساسية وهي :

1 - **المعايير التاريخية:** تعتمد على النتائج التي حققتها الشركة خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية)،

حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة، في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.²

2 - **المعايير القطاعية (الصناعية):** وهي تلك المعايير التي تعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي يتم

التوصل إليها الشركة المعنية مع النتائج التي حققتها شركات أخرى، تعمل ضمن نفس القطاع (صناعياً كان أم تجارياً أم مالياً أم زراعياً) لكي تكون نتائج عملية المقارنة أدق وأوضح في تفسير النتائج ، حيث انه من الأفضل مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن شركة تعمل في قطاع الغزل والنسيج مع شركة أخرى تعمل ضمن نفس القطاع، وليس مع شركة أخرى تعمل ضمن قطاعات أخرى.³

3 - **المعايير المستهدفة (الوضعية):** وهي تلك المعايير التي تضعها الشركة المعنية وتخطط للوصول إليها في

ضوء إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، حيث يتوجب أن يكون تخطيط الشركة سليماً ودقيقاً، حتى تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضاً، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها الوحدة الاقتصادية أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.⁴

4 - **المعايير المطلقة⁵:** تقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في

ضوئها تقارن القيمة الماثلة للشركة مع هذه القيمة، وهي مجموعة المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الوحدات الاقتصادية، وبالتالي أدت إلى

¹ -Anne dolganos picher, international economic indicators and central, John Wiley & Sons, 2007, pp : 89-91.

² -عدنان تايه النعيمي، الساقى سعدون مهدي وآخرين، الإدارة المالية، الطبعة 1، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007، ص 102.

³ -خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، عمان الأردن، 1990، ص 14 ص 16.

⁴ -Erich.a helpert, Financial analysis tools and techniques, McGraw-Hill Chicago; 2006, p: 143.

⁵ - Anne dolganos picher, meme reference , pp:89-91.

التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال نجد نسبة التداول (2 مرة)، ومعيار نسبة السيولة السريعة (1.5 مرة).

- **نسبة التداول :** وهي تمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية ، حيث يتم من خلالها توضيح العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في سبيل الحكم على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، ويمثل المعيار المطلق لهذه النسبة 2/1 أي أن إجمالي الموجودات المتداولة يفضل أن يكون ضعف إجمالي المطلوبات المتداولة، بمعنى أنه على الوحدة الاقتصادية أن تؤمن وجود سيولة نقدية (من خلال الموجودات المتداولة) تساوي ضعف ما عليها من التزامات أو ديون متمثلة بالمطلوبات المتداولة، وعليه فإن نسبة التداول يفضل أن تأخذ الشكل الآتي:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة = 1/2 كمعيار مطلق

- **نسب السيولة النقدية :** وهي تمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية، يطلق عليها أيضاً نسبة التداول السريعة، وبموجب هذه النسبة يتم استبعاد الموجودات المتداولة بطيئة التحول إلى نقدية (وخاصة المخزون السلعي) وذلك في سبيل خلق حالة من الأمان لدى الدائنين والمقرضين من قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاههم ، خاصة وأن المخزون السلعي غالباً ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الموجودات المتداولة، فضلاً عن وجود بعض العراقيل أثناء تصفيته، عندما تضطر الشركة لذلك لأي سبب من الأسباب التي تحتم هذا الأمر.

وعليه فإن نسبة السيولة السريعة سوف توضح العلاقة بين إجمالي الموجودات المتداولة سريعة التحول إلى نقدية خلال الفترة المالية (أي بعد استبعاد المخزون السلعي) وإجمالي المطلوبات المتداولة والتي يفضل أن يكون ناتجها كمعيار مطلق 1 / 1 وبما يعني أن إجمالي الموجودات المتداولة سريعة التحول إلى نقدية يفضل أن يساوي إجمالي المطلوبات المتداولة، وذلك وفق الصيغة الرياضية الآتية:

نسبة السيولة السريعة للمطلوبات المتداولة = الموجودات المتداولة - المخزون = 1/1 كمعيار مطلق

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي أهدافه وخطواته ومقوماته.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي إحدى وسائل الإدارة الفعالة والركيزة الأساسية لمعرفة مدى نجاح أو فشل القرارات والخطط الاستثمارية، فهي المحور الذي ينصب حله المحللون كونها عملية تمكنها من تحقيق أهدافها المخطط لها.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم الأداء المالي وأهدافه ، خطواته ومقوماته .

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي.

مفهوم تقييم الأداء المالي :

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها تقييم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً.¹

كما يعرف على أنه مرحلة من مراحل العملية الإدارية يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على نقص أو قصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصر وغالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو محقق مع ما هو مستهدف خلال فتره زمنية معينة في العادة سنة.²

يعرف أيضاً بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة، بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.³ وهناك تعريفاً أخرى سنذكر منها ما يلي :

- تقييم أداء الشركات هي عبارة عن مجموع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها، من قبل الشركة، مع دراسة مدى تطور العلاقة المذكورة
- خلال فترات زمنية متتابعة أو خلال فترة زمنية محددة، عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة؛¹

¹ - سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص38.

² - Robert obert, Pratique des normes IAS /IFRS , DUNOD, paris, 2002.p15.

³ - السلمي علي، تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات، مجلة المحاسب، العدد السادس الصادرة سنة 1977 ، حسب موقع الأكاديمية العربية [\(http://www.ao-academy.org/\)](http://www.ao-academy.org/) المفتوحة في الدنمرك.

تقييم أداء الشركات هو عبارة عن التساؤلات التي تهدف إلى التعرف على مدى الالتزام بالخطط الموضوعية، حيث تعتبر كعملية جزئية من نطاق نشاط إداري أوسع وأشمل وهو الرقابة على الأداء، التي تستهدف التحقق من ما يتوجب إنجازه، مع إبراز درجة الانحراف عن هذا المستهدف². وممليق يمكن وضع تعريف شامل لعملية تقييم الأداء، " هي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الشركة في إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية، الإنتاجية، التقنية، التسويقية، التخطيطية.... الخ، خلال فتره زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، مع إبراز مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة، وذلك عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها³.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي.⁴

يهدف تقييم الأداء المالي عن الكشف عن مدى تحقيق أولا القدرة الإدارية التي تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، ثانيا القدرة الكسبية في المؤسسة والتي تعني قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج .

إضافة إلى ذلك يهدف أيضا إلى تحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس، أو بالمعنى البسيط يهدف إلى تحديد مدى قدرة المؤسسة على التصدي للصعاب والمخاطر المالية.⁵

وتتعدد أهداف تقييم الأداء المالي ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

- تقييم الأداء المالي يساعد على معرفة مستوى إنجازات المؤسسة للوظائف المكلفة بها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها؛
- يهدف إلى الكشف عن أماكن الضعف والخلل في نشاط الشركة، مع إجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها، بهدف إيجاد الحلول اللازمة لها ومعالجتها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا؛

¹ - ستار خليل حسن، تقييم الأداء الصناعي وأهميته في المشاريع الصناعية، مجلة النفط والتنمية، بغداد، 1985 .

² - فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 31 .

³ - فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 92 .

⁴ عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث ، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص 41-

- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الشركة ، عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي تقوم به ، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية ، وتحديد إنجازاته سلبا وإيجابا ، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.¹
 - الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية .
 - تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن الميزانية والتقديرات غير الواقعية؛
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر وبتكاليف أقل وبنوعية أفضل؛
 - تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء، إبتداءا بمشروع الشركة، ثم الصناعة فالقطاع وصولا إلى التقييم الشامل؛
 - تقديم تصورا عاما للإدارة العليا للبلاد، عن أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقييمية شاملة، تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل؛
 - تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء، ما يمكنها على التحقق من قيام الشركات العمومية بنشاطها بكفاءة عالية، وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم التقارير مختلف المعلومات بشكل أفضل حتى تستخدمها في تطوير وتتبع متطلبات الإدارة الاقتصادية والمالية لمختلف الشركات.²
- المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي.**

عملية تقييم الأداء تمر بأربع مراحل متكاملة لبعضها البعض والتي يجب على المحلل المرور بها وهي على التوالي : جمع المعلومات الضرورية لعملية تقييم الأداء ، قياس الأداء الفعلي ، مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري ، دراسة الانحرافات و إصدار الحكم عليها.

1 - جمع المعلومات الضرورية :³

¹ - نادر أبو شيخة، مقال حول الكفاية الإنتاجية و وسائل تحسينها في المؤسسات العامة، المنظمة العربية للقاهرة، 1982 .

² - فؤاد مجيد الكرخي، تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 32

³ - عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 195

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب أن تتميز بالجودة العالية و أن تكون في الوقت المناسب و هناك ثلث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات و هي:

أ - الملاحظة الشخصية : و تتمثل في وجود الملاحظين في الميدان و ملاحظة ما يجري فيه.

ب - التقرير أو البيان الشفوي : تتمثل في سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تتم بين الرئيس و مرؤوسيه.

ت - التقارير الكتابية : و تتمثل في الميزانية و جدول حسابات النتائج و اليومية... الخ.

2 - قياس الأداء الفعلي¹.

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها و فعاليتها ، و ذلك من خلال اختيارها مجموعة مؤشرات و معايير ، ويشمل قياس الأداء بجانبه الكمي و النوعي. و عليه فان قياس الأداء يهدف إلى التشخيص و يمكن أن يبين لنا الانحرافات.

3 - مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب.

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي (المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذ كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف و يعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن و على أداء الوحدات والأهداف.

4 - دراسة الانحراف وإصدار الحكم².

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف و نوع هذا الانحراف سواء كان انحراف موجب أو سالب ، انحراف معدوم و أما إذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة ، أما إذا كان الانحراف سالب يكون ضد المؤسسة أما الانحراف معدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف و تحديد أسباب هذا الانحراف لتشجيع ما هو ايجابي و معالجة ما هو سلبي.

المطلب الرابع: مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه.

حتى يتمكن المحلل من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء، لابد أن تتوفر لهذه العملية مجموعة من المقومات ، كما وجب عليه دراسة العوامل المؤثرة عليه سنتطرق عليها و نلخصها في النقاط التالية:

¹-إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد ، الإدارة الإستراتيجية ، مفاهيم و نماذج تطبيقية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 487 .

²-عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .

1 - مقومات الأداء المالي:¹

- الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء.
- الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين لهذه المؤسسة على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها.
- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالمؤسسة.
- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وإلى تحسين الأداء ورفع الكفاءة، بتوضيح المسارات السليمة الأداء فيما بعد، وأن لا تقتصر على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.
- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، مع مراعاة السهولة والسلطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية.
- من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها، يقيم ما أساسه أداء الإدارة، ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية.
- الاستمرار في تطبيق النظام المفتوح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل يجب أن يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.

2 - العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي:²

- الهيكل التنظيمي : هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها . ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات . حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين . ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية؛

¹-كامل بربر ، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات ولتنشر والتوزيع، لبنان، ص 141.

²-سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص42.

• **المناخ التنظيمي:** وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياً وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء. وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها لاتخاذها. وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية . وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة ؛

• **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات (تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقاً للمواصفات المطلوبة، تكنولوجيا الإنتاج المستمر، تكنولوجيا الدفعات الكبيرة). وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات. والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطوير هدف الملائمة بين التقنية والأداء. وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية:

الحجم: يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات متوسطة أو كبيرة الحجم. حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركات منها: إجمالي الموجودات أو الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً. فقد يشكل عائفاً لأداء الشركات حيث إن زيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً. ومنه يصبح أداءها أقل فعالية وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة. وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات. فقد أجريت دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

ويمكن تصنيف العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى ¹:

أ-العوامل الداخلية: هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن لها أن تتحكم فيها وتسيطر عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

-الرقابة على التكاليف؛

-الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

-الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

¹ - طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبيح إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر:عمان، 2009 ، ص43 .

- ب- العوامل الخارجية : تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أداءها المالي حيث لا يمكن السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:
- التغيرات العلمية والتكنولوجية؛
 - القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
 - السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

لمعرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية استخدام أدوات التحليل المالي المستقبلي، و دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي، وسنتطرق أيضا إلى تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء.

المطلب الأول: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

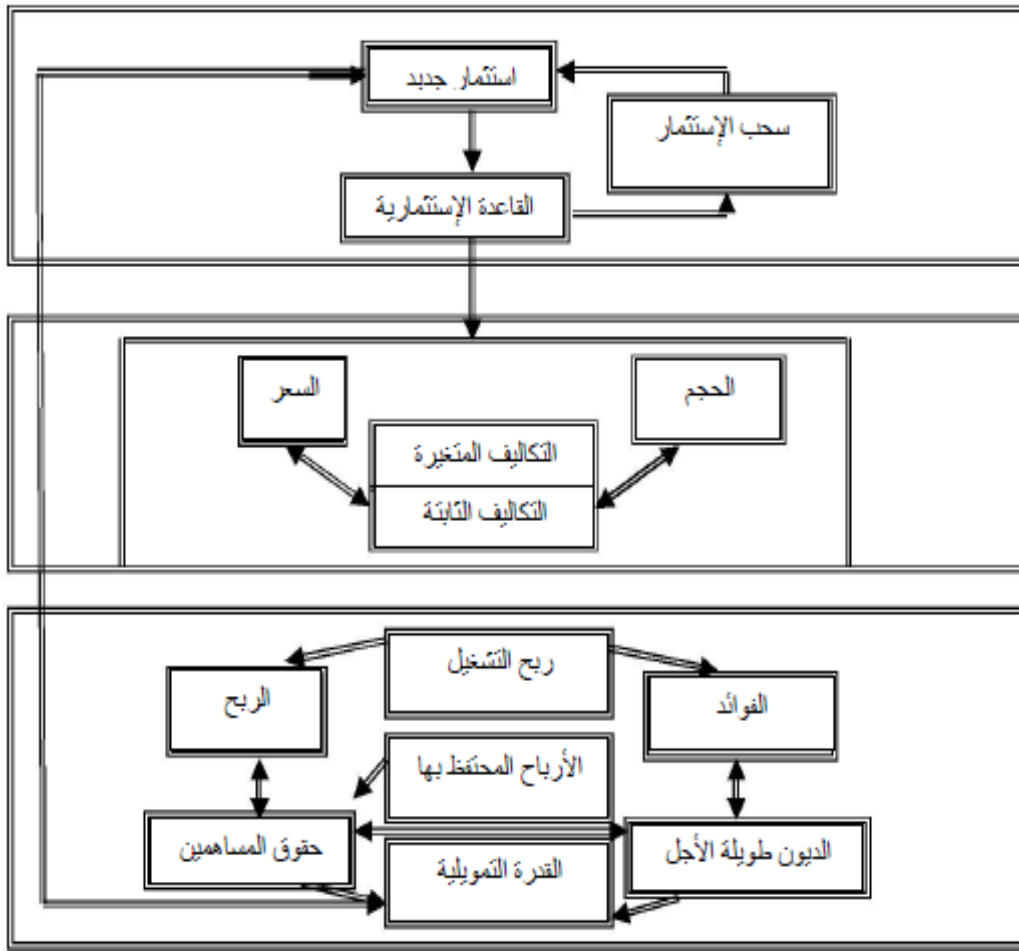
التحليل المالي هو عملية فهم و تفسير للقوائم المالية المدرجة التي يتم إعدادها وعرضها وفق القواعد والأسس المتعارف عليها في المحاسبة، إضافة إلى بيانات أخرى في ظل اعتبارات معينة ولأهداف منشودة مثل تقييم الأداء للمؤسسة أو لأحد فروعها. كما أن هذه البيانات لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة، ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل والتنبؤات. وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية وهي :

- استثمار الموارد .
 - ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد .
 - تمويل الموارد المالية .
- ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة كبيرا كان أم صغيرا و مهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط والتنبؤ باستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي :
- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.
 - توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
 - تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مستقبلا مع تكاليف الاستخدام، واحتمالية التعرض للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.
- إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم.

الفصل الثاني : علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي للمؤسسة.

وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر و أدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة¹. إن جميع القرارات السابقة الذكر التي تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فإن مبدأ الربط بين النقد الوارد و النقد الصادر يمثل القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي.

الشكل رقم (02-II): نظام النشاط الاقتصادي



المصدر : منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص 30.

¹-منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات ، ط01، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص27-28.

إلتهام في الشكل البياني أعلاه يلاحظ أنه يحوي مجالات القرارات الثلاثة الرئيسية وهي الاستثمار، العمليات التشغيلية، التمويل. فالقسم العلوي من الشكل البياني يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ العملية الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وهي :

- إعداد الموازنة الاستثمارية.
- تحديد أنواع الاستثمارات.
- سحب الاستثمارات.

وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة المتمثلة في:

- القيمة الحالية.
- معدل المردود الداخلي.
- استرداد رأس المال.

أما القسم الأوسط من الشكل يظهر لنا الجزء التشغيلي، ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة في:

- استخدام الموارد.
- اختيار السوق.
- إستراتيجية السعر.
- الوضع التنافسي.

أما المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرار فتتمثل في:

- نسب التشغيل.
- تحليل النشاط.

• البيانات المقارنة والإرشادات القياسية.

أما القسم السفلي من الشكل فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية، وتتمثل الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة في:

- توزيع الأرباح (أرباح الأسهم، فائدة الديون، الاحتفاظ بالأرباح).

أما فيما يخص المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية فهي:

- إيرادات السهم.
- نسبة التسديد.
- تغطية الفائدة.
- تكلفة رأس المال.

وكما نلاحظ من خلال ما سبق، فإن مجموعة الاستراتيجيات الرئيسية لأي مشروع والمرتبطة بقدرته التمويلية، إنما تتمثل بالسياسات المتبعة في مجال توزيع الأرباح والنسب التي تمثلها من الأرباح المحققة سنويا أو من مجمل الأرباح المعدة للتوزيع، وكذلك سياسة المؤسسة فيما يتعلق بفائدة الديون وكيفية معالجتها، وكذلك حجم هذه الديون والتي تشكل جزءا من هيكل التمويل للمؤسسة، ويوضح الشكل البياني السابق أن حقوق المساهمين والديون الخارجية تمثل المحاور الأساسية لقدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية. وهنا فإن نسبة ما تشكله المديونية الخارجية إلى حقوق الملكية ورأس المال ومصادر التمويل الداخلي تمثلان جانبا مهما من الجوانب التي يسعى المحلل المالي إلى تحليلها وتفسيرها، وبيان جوانب الضعف والقوة فيها مسلطا الضوء على ما إذا كانت نسبة المديونية تقع ضمن المستوى المسموح به، أم أنها تشكل خطرا على المشروع تهدد إمكانياته على مواجهة التزاماته طويلة المدى¹.

المطلب الثاني : دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي.

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التحليلية المفيدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتشخيص في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج المتوصل إليها.

1 - مزايا التحليل بواسطة النسب المالية:²

- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسب كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية ؛
 - تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض؛
 - تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى؛
 - إمكانية حسابها ببساطة ويسر؛
 - نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
- 2 - أهمية النسب المالية في تشخيص الأداء المالي للمؤسسة.

تساعد النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة³.

¹-منير شاكر محمد، وآخرون، المرجع السابق، ص 28-31.

²-هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2000، ص223

³ -PIERRE PAUCHER," Mesure de la performance financière de l'entreprise", Edition O. P.U, Paris,France, 1993, p 118.

ومن خلال العلاقات الكسرية العديدة التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فانه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منها حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى، فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي:

● اختيار النسب المتجانسة: أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلائي انطلاقا من محتواها وقيمتها.

● اختيار نسب مستقلة.

● اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي.

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية، فهي لا تعطي للمسیر إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار¹. إضافة إلى ذلك سنلخص في الجدول التالي المؤشرات أو النسب المالية كل حسب دورها في الكشف عن الأداء المالي للمؤسسة.

الجدول(II-01):النسب المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

النسب المالية	دورها في الكشف عن الأداء المالي للمؤسسة
نسب السيولة	قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل.
نسب النشاط (إدارة الأصول)	الإشارة إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتوليد العوائد بواسطة المبيعات المتحققة لأنواع مختلفة من الموجودات، وذلك للوصول إلى مدى سرعة بيع المؤسسة لموجوداتها.
نسب الرافعة (إدارة المديونية)	قدرة الإدارة على زيادة العائد لحملة الأسهم، وهو يعني نجاح المؤسسة في استخدام التمويل بالمديونية بدلا من التمويل الممتلك.
نسب الربحية	تقييم كفاءة وفاعلية المؤسسة في توليد الأرباح .
نسب التقويم	رفع القيمة السوقية لأسهم المؤسسة
نسب النمو	قياس مدة نمو المؤسسة في إطار النمو الاقتصادي الوطني أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة

المصدر:الشماع محمد خليل حسن، الإدارة المالية، بغداد، مطبعة الخلود، 1992، ص 110 –ص111.

¹-Patrice Vizzavona,"Gestion financière", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004, p49.

المطلب الثالث: تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

في مطلع القرن العشرين ، ظهرت أدوات التحليل المالي، وذلك لأهميتها البالغة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واهتمام المحللين بإيجاد مؤشرات وأدوات تعكس الجانب المالي للمؤسسة ، ومن أهم هذه الأدوات النسب المالية ، والتي جاءت تلبية لمتطلبات الإدارة في اتخاذ قراراتها المناسبة في نجاح أو بقاء أعمالها.

نتيجة للانتقادات التي وجهت لهذه الأساليب ، بسبب عدم قدرتها على عدم تحديد الربح الحقيقي الذي تحققه المؤسسة وعدم قدرتها على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل فعال، ظهرت أساليب حديثة من بينها جدول التدفقات النقدية ، الأساليب الإحصائية والرياضية ، القيمة الاقتصادية والسوقية المضافة ، إضافة على ذلك التنبؤ بالفشل المالي .

فالمؤسسة المالية تسعى دوما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة ، التي تسمح لها بتحقيق أداء مالي يعكس مدى استغلالها للموارد المتاحة لها بشكل مثالي ، وذلك نظرا لحاجتها الدائمة إلى تقييم أدائها المالي من خلال تقييم مستوى نشاط أسهمها ، ومدى قدرتها على تحقيق أكبر عائد ممكن ، ومن بين هذه الأدوات الحديثة القيمة الاقتصادية المضافة¹ ، والتي تعتبر مهمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة كونها مبنية على منظور خلق القيمة ، إذ أن الاعتماد عليها وجعلها هدف ترتكز عليه المؤسسة ، يحتم عليها ضرورة إجراء عملية تقييم دوري للمؤسسة ، والحكم على أدائها المالي واتخاذ القرارات المناسبة².

أما بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فهي تعتمد على جدول حسابات النتائج لإيجاد قيمة المؤسسة ، ويتم هذا الأخير بمستوياته وهما: تدفقات الخزينة المحققة من خلال استغلال المؤسسة والأرباح المقدمة من طرف المؤسسة للمساهمين ، وهذه الأخيرة بدورها تعطينا تقدير لقيمة الأسهم والتي عن طريقها نعرف قيمة الأصل الاقتصادي للمؤسسة ، وبالتالي فإن جدول التدفقات النقدية يلعب دورا مهما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق الاعتماد على نتيجة المحاسبية ، والتي يتم تحويلها إلى نتيجة اقتصادية لتقييم ومعرفة الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة³.

وفي ما يخص الأساليب الإحصائية التي تعتبر أسلوبا كميًا ، فيتم استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة كونها تلعب دورا هاما في تبيان التغيرات التي تحدث لقيمة عنصر أو عناصر معينة لبيانات القوائم المالية،

¹- هوارى سنوي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث ، العدد 07، جامعة ورقلة ، 2010، ص55.

²- حسنية صيفي، نوال بن عمارة ، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ، مجلة الباحث ، العدد 15 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015، ص179.

³- بكاري بلخير، أهمية مقارنة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة ، مجلة الباحث ، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012، ص139-ص140.

حيث أن معرفة وإيجاد هذه التغيرات يفيد في معرفة أسباب حدوثها، وبالتالي تحدد أسباب التغير في الأداء المالي للمؤسسة ، والذي من شأنه مساعدة ذوي الشأن في اتخاذ الإجراءات المناسبة.¹

وبالنسبة لأساليب التنبؤ بالفشل المالي ، فاسمها يعبر عن دورها ، حيث تستخدم في معرفة ما إذا كان أداء المؤسسة فاشل أم ناجح، أي معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها الجارية في تاريخ استحقاقها ، ويتم الاعتماد في هذا الأسلوب على نماذج عديدة ، تركز كل منها على مجموعة معينة من النسب يرى أنها الأكثر أهمية وفاعلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

¹-وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط2004، 1، ص223.

خلاصة الفصل الثاني :

من هذا الفصل تطرقنا إلى ماهية الأداء وتقييمه للمؤسسة الاقتصادية وأنواعه ومجالات استخدامه ومعايير وأهميته وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى مفهوم الأداء المالي أهدافه ،خطواته ومقوماته ، وأما بالنسبة إلى المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة .

ومن خلال هذه الدراسات نستخلص أهم النقاط التي توصلنا إليها في هذا الفصل :

- الأداء المالي يكتسي أهمية بالغة للمؤسسة الاقتصادية ، نظرا لدوره الفعال في حماية المؤسسة من الانحرافات التي تهدد كيانها ، والكشف عن الاختلالات في العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة .
- استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعطي صورة أدق عن واقع المؤسسة كونها تعتبر المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة.
- أدوات التحليل المالي تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة لنجاحها واستمراريتها في الميدان الاقتصادي وتفادي كل ما يؤول بها إلى الإفلاس والهاوية.

الفصل الثالث

أثر أدوات التحليل المالي
على الأداء المالي لمؤسسة
مينا مستغانم

تمهيد:

بعد تطرقنا للمفاهيم المالية في الدراسة النظرية المتعلقة بالتحليل المالي واتخاذ القرارات من خلال الفصلين الأول و الثاني، وعرض مختلف المؤشرات المالية والنسب الأكثر استخداما في التحليل لاتخاذ القرارات الرشيدة التي ترسم للمؤسسة طريق النجاح والاستمرارية ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم من خلال تحليلها وتحديد وضعيتها المالية. ومن أجل القيام بالدراسة قمنا بتناول مبحثين في هذا الفصل وهما:

- المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم .
- المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة ميناء مستغانم.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم.

تعتبر ولاية مستغانم من بين الولايات الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي تتمتع بشريط ساحلي واسع الذي يتربع على ثاني أكبر ميناء في الغرب الجزائري .

تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم من أهم المؤسسات على المستوى الوطني وذلك نظرا لأهمية الخدمات التي تقدمها بالإضافة إلى تبنيها تنظيم الرحلات البحرية للمسافرين نحو فالنسيا ، فميناء مستغانم في طريقه إلى التحول إلى قطب تجاري بامتياز، ومن خلال هذه المبحث سوف نتعرف أكثر على مؤسسة ميناء مستغانم.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الميناء .

ميناء مستغانم كجميع الموانئ مصادره من تقديم خدمات ورسوم جبائية ، ومفهوم الميناء هو مفهوم حكومي إلى جانب أهمية نشاطه في الاقتصاد الوطني عامة و الجهوي خاصة . و كذلك تعدد خصائصه بالنسبة للتشكيلات الاقتصادية.

عموما احتكاك الميناء بالبواخر ليس له دوائر اختصاص سلطات الميناء بل يخص أكثر السياسة الوطنية ، ومختلف العملاء الاقتصاديين وهذا الأخير مستقل لهذه السلطة حيث تستطيع التصرف سلبيا عند حدوث أي خطأ في فعالية نشاط الميناء.

أولا: بطاقة تعريف المؤسسة "ميناء مستغانم":

اسم المؤسسة : مؤسسة ميناء مستغانم؛

النظام القانوني: مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم ؛

رأس المال الاجتماعي : 500.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة (الموانئ):.

تاريخ التأسيس: 1982/08/14 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 1982/08/14 ؛

تاريخ استقلالية المؤسسة 1989/02/29.

المقر الاجتماعي: الطريق الرئيسي إلى صلامندر ص ب: 131 مستغانم 27000؛

الهاتف: 045)33-01-11/12؛

الفاكس: 045)33-01-1؛

الموقع الجغرافي: يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا وخطي الطول 00° و 05° شرقا؛

لمحة تاريخية عن مؤسسة ميناء مستغانم:

- لأنه كان خليجا صخريا حاداً يمتد بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سُمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سميت المدينة "مستغانم".

- في سنة 1848 م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881 م.

- انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.

-تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 م و 1904 م انتهت بميلاد أول حوض للميناء.

- بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 م وبداية 1959 م.

- منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزءاً أساسياً من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.

3- نشأة مؤسسة ميناء مستغانم:

أنشأت مؤسسة ميناء مستغانم في إطار إصلاح الميناء الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14-08-1982م، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ، شركة ذات أسهم EPE/SPA/EPM ، كما يقدم الميناء نوعين من الخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري ، ورثت المؤسسة ابتداء من شهر نوفمبر 1982 م الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل (ONP) ، الشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلة أيضا (Sonama) ، كما استند إليها من جهة مهام القطر الخاصة بالشركة الوطنية للملاحة (CANA). فأصبح دورها منطويا فيما يلي :

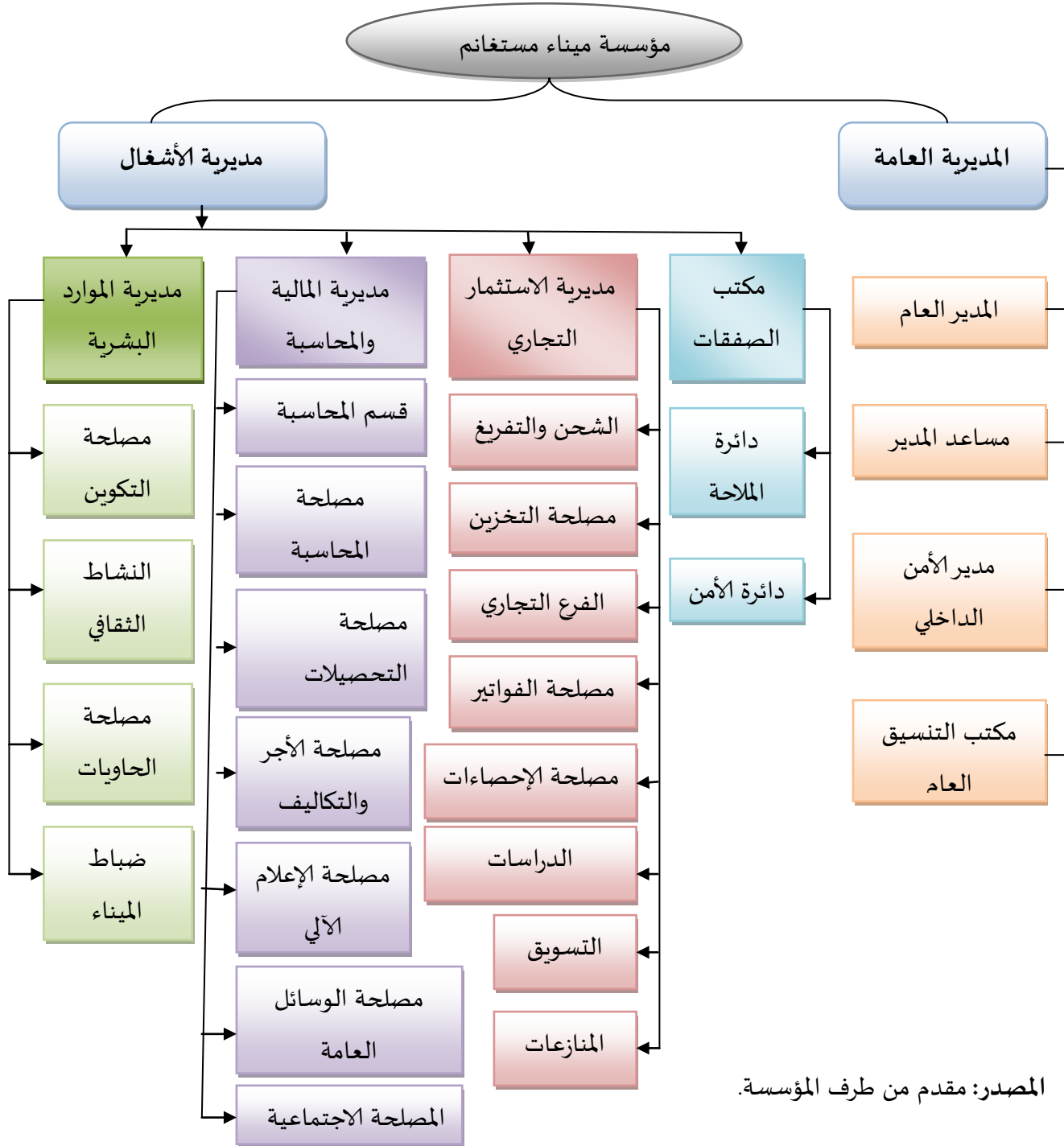
● تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء ؛

● احتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

وفي 29-02-1989 م شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي تكشف عن استقرار وضعيتها المالية ، حيث تم تحولها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.

الشكل (III-01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.¹



المصدر: مقدم من طرف المؤسسة.

¹-بوشخشوخة بلقاسم، دور الموانئ الجزائرية في تطوير النقل البحرية، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي ، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس 2017-2018.

شرح الهيكل:

1. المديرية العامة: وظيفتها، المراقبة، التنظيم والتسيير الحسن للمؤسسة، تراقب جميع مديريات المؤسسة وتتكون من:
 - الرئيس (المدير العام): هو الممثل القانوني للمؤسسة والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة، يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين والذين اقل منه درجة في هيكل المؤسسة.
 - مساعد المدير العام: ويعتبر المستشار القانوني للمدير العام، حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وفي كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.
 - مساعد الأمن الداخلي: وهو الشخص المخول قانونا بحفظ الأمن والسلامة داخل الحرم المؤسسي.
 - مكتب التنسيق العام: وهو الذي يتولى جميع المهام التي يصدرها المدير إليه، والمتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات والحفاظ على التسيير الحسن للمؤسسة.
 - خلية التدقيق: هذه الخلية لها علاقة مباشرة مع الإدارة العامة. وتتمثل مهامها في التأكد من احترام إجراءات التسيير، وكذلك تدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة.
- 2- مديرية الموارد البشرية: تهتم هذه المديرية بتنظيم وتنسيق ومراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين والوسائل العامة للمؤسسة وتتكون من الفروع التالية:
 - 1-2. قسم المستخدمين والتكوين: يقوم هذا القسم بالإشراف ومراقبة تنفيذ سياسة المؤسسة في إطار تسيير المستخدمين، كما يقوم بإعداد برامج التكوين والحرص على تطبيقها، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار مصاريف المستخدمين ويتكون من المصالح التالية:
 - مصلحة المستخدمين والتكوين.
 - مصلحة الأجور والتكاليف.
 - المصلحة الاجتماعية.
 - 2-2 قسم الوسائل العامة: يهتم هذا القسم بتسيير الوسائل العامة ويتكون من مصلحتين:
 - مصلحة الوسائل العامة.
 - مصلحة تسيير المخزون.
 - 3-2 قسم الشؤون الاجتماعية: يهتم هذا القسم بتسيير الأنشطة الثقافية والاجتماعية في المؤسسة ويتكون من مصلحتين.

- مصلحة الخدمات الاجتماعية.
- مصلحة النشاط الرياضي والثقافي.
- 3- مديرية المالية والمحاسبة: وهي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة، وإحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، وإمسك الدفاتر التجارية المبينة للنشاط التجاري وتتكون من:
 - 1-3 قسم المحاسبة: يشرف هذا القسم على جميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي المالي ويتكون من مصلحتين:
 - مصلحة المحاسبة العامة.
 - مصلحة المحاسبة التحليلية.
 - 2 3 قسم المالية: يشرف على التسيير المالي للمؤسسة وإعداد ومتابعة الميزانية ويتكون من مصلحتين:
 - المصلحة المالية.
 - مصلحة التحصيلات.
- 4- مديرية الاستثمار التجاري: تقوم هذه المديرية ب:
 - تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (الشحن، التفريغ، التخزين).
 - تسيير أملاك الدولة المينائية
 - تسيير الإنشاءات المتخصصة.
 - متابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائي.وتتفرع هذه المديرية إلى:
 - 1-4 قسم الشحن والتفريغ: مهتم هذا القسم بعملية الشحن والتفريغ والتخزين ويتكون من ثلاثة مصالح:
 - مصلحة الشحن والتفريغ.
 - مصلحة التخزين.
 - مصلحة الحاويات.
 - 2-4 القسم التجاري: ينظم مهام مصلحة الفواتير، الأملاك والإنشاءات المتخصصة، يسهر على ترجمة وتطبيق سلم الأثمان المعمول به وينقسم إلى مصلحتين:
 - مصلحة الفوترة وأملاك الدولة.
 - مصلحة الإحصائيات.
- 3-4 خلايا مديرية الاستثمار التجاري: تضم هذه المديرية الخلايا التالية:

- خلية الدراسات والتخطيط: وهي الخلية التي تقوم بإعداد مخططات شهرية وسنوية توضح فيها نسبة النشاط التجاري لكل شهر، مع إحصاء عدد السفن الراسية خلال الشهر الواحد، وتحديد نوعية حمولة كل سفينة على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضع مخططات تبين نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة ومقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور الحاصل إذا وجد.
- خلية التسويق: هي الخلية التي يتمحور دورها الأول في التعريف بالميناء ودوره الجيو استراتيجي بمنطقة الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بين الغرب الجزائري ومنطقة الوسط والجنوب الجزائري.
- خلية المنازعات: وهي الخلية المختصة في جميع المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العمل.
- 5- مديرية قيادة الميناء: تقوم هذه المديرية بتأمين حركة الملاحة (دخول السفن، خروجها، تحويلها من مركز رسوها إلى آخره) وتأمين الحدود المينائية وتتكون من:
 - 1-5 قسم الملاحة: يشرف مباشرة على جميع البحارة والملازمون بتنفيذ الأوامر الصادرة لهم من طرف مسئولهم المباشرين ويلزم أن يكون هؤلاء البحارة متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل بحار على حدة ودرجة التصنيف حيث بدون هذه الشهادة لا يمكن للبحارة أن يتولوا مهامهم في المؤسسة وهي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحار على حدة ويتكون من:
 - محطة القاطرة: وهو المكان المخصص فعليا لوقوف القاطرة سواء عند مغادرتها له لتنفيذ المهام المنيطة لها أو أثناء العودة.
 - محطة سفينة الإرشاد: وهو المكان المخصص فعليا لوقوف سفينة الإرشاد المخصصة للنقل أثناء كل مهمة سواء كان ذلك عند إدخال السفن أو إخراجها من الميناء.
 - 2-5 قسم الأمن: يختص في حفظ الأمن عن كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا على حياة العمال، وحفظ الصحة وذلك بالحرص على نظافة المحيط المخصص للعمل، ويتفرع هذا القسم إلى:
 - قسم ضابط الميناء: يشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المحملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال بربان السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد المحملة، حجم السفينة، طولها... لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف.
 - قسم حراس الميناء: وتتمثل مهامه في حراسة الميناء.
 - 6- مديرية الأشغال والصيانة: وهي المديرية المختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل، والمتمثلة في توفير الإنارة تعبيد الطرق بناء الهياكل النظافة...
 - أما الصيانة يقصد بها تصليح الآلات و عتاد العمل التي تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها إلى عطب، تتكون هذه المديرية من:
 - 1-6 قسم الصيانة: يقوم قسم الصيانة بتنسيق وتصميم ومراقبة جميع أنشطة حفظ وصيانة وإصلاح المعدات

بالإضافة إلى استبدال المعدات وقطع الغيار ويتكون من مصلحتين:

- **مصلحة الصيانة:** وهي المسؤولة عن صيانة وإصلاح معدات رفع ومناولة البضائع، وموقف السيارات والمعدات الميكانيكية.
- **مصلحة العتاد:** تهتم هذه المصلحة بتنظيم عمل مشغلي الآلات، وتوفير ومراقبة معدات المناولة.
- **2-6 قسم الأشغال:** يهتم هذا القسم بتنفيذ ومراقبة مشاريع تطوير وتهيئة الميناء وأعمال الصيانة ويتكون من مصلحة الأشغال والصيانة.
- **مصلحة الأشغال والصيانة:** تشرف هذه المصلحة على تنفيذ أعمال صيانة أصول المؤسسة.

المبحث الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم.

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول على تقديم وتعريف مؤسسة ميناء مستغانم ،سوف نقوم في هذا المبحث بتقييم الوضعية المالية لها من خلال بعض أدوات التحليل المالي المذكورة في الجانب النظري .
المطلب الأول : تقييم الوضعية المالية بواسطة رأس مال العامل الصافي الإجمالي للسنتين 2015-2016:

نظرا للظروف الراهنة والمشاكل التي تعاني منها المؤسسة في الآونة الأخيرة، تعذر علينا الحصول على إحصائيات جديدة لدراستنا. فاكثفينا بالقوائم المالية لسنتي 2015 و2016.

1 – رأس المال العامل الصافي الإجمالي
حساب من أعلى الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

جدول (III-01) : رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

2016	2015	البيان (دج)
5313373861.87	5274668934.56	الموارد الثابتة
4173493127.93	3433845889.14	الاستخدامات الثابتة
1139880733.94	1840823808.42	رأس المال العامل الصافي الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل لسنة 2015 موجب وهذا يعني أن المؤسسة قد احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى. فالمؤسسة حققت هامش الأمان حيث قدر بنـ18408223808.42 دج.
أما في السنة 2016 كان رأس المال العامل أيضا موجبا و قدر بـ: 1139880733.94 دج، وهذا يعني نقصان هامش الأمان للمؤسسة المقدر بـ: 700943074.48 دج، وهذا يرجع إلى زيادة الاستخدامات الثابتة ، هنا يمكن القول أن التوازن المالي قد انخفض بالنسبة للسنة الماضية.
حسابه من أسفل الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

الفصل الثالث: أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم.

جدول (III - 02) : رأس المال العامل الصافي الإجمالي بطريقة ثانية .

البيان	2015	2016
الأصول المتداولة	2313253854.17	1573329318.6
الخصوم المتداولة	473030808.75	539502097.36
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	1840823808.42	1139880733.94

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي > 0 : فهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة ، وهذا مبدئيا يعطي أمانا للمؤسسة.

2- .هيكل رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

أ - احتياجات رأس المال العامل :

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

جدول (III-03) : احتياجات رأس المال العامل.

البيان	2015	2016
الأصول المتداولة خارج الخزينة	2313853854.17	1577329318.6
الخصوم المتداولة خارج الخزينة	473030808.75	539502097.36
احتياجات رأس المال العامل	1331402046.15	828571315.47

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة للاستغلال + خارج الاستغلال) - (الخصوم المتداولة للاستغلال + خارج الاستغلال)

ب - الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

الجدول (III - 04): الخزينة الصافية .

2016	2015	البيان
1139880733.94	1840823808.42	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
828571315.47	1331402046.15	احتياجات رأس المال العامل
311309418.47	509420999.27	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

الطريقة الثانية لحساب الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الجدول (III - 05): الخزينة الصافية الطريقة الثانية .

2016	2015	البيان
311309418.47	509420999.27	خزينة الأصول
00	00	خزينة الخصوم
311309418.47	509420999.27	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

هناك فائض في رأس المال العامل، ويجد هذا الفائض مكانة على شكل سيولة وهذا ما يجعل الخزينة موجبة.

3- مكونات احتياجات رأس المال العامل:

أ - احتياجات رأس المال العامل للاستغلال :

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = أصول متداولة للاستغلال - خصوم متداولة للاستغلال

جدول (III-06): احتياجات رأس المال العامل للاستغلال .

2016	2015	البيان
1371073412.83	1804432854.9	أصول متداولة للاستغلال
68557433.22	34758591.26	خصوم متداولة للاستغلال
1302515979.67	17696674263.64	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

ب - احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال :

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول متداولة خارج الاستغلال - خصوم متداولة خارج الاستغلال

الجدول (III-07): احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

2016	2015	البيان
00	00	أصول متداولة خارج الاستغلال
473944664.14	438272217.49	خصوم متداولة خارج الاستغلال
473944664.14	438272217.49	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

ج- التوازن المالي للمؤسسة:

الخزينة الصافية = 509420999.27 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس
المال العامل

التعليق:

بما أن : الخزينة الصافية < 0 : هذا يعني أن الخزينة موجبة وتدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير ، وهذه الحالة تعبر على التوازن المالي والوضعية المالية المستقرة للمؤسسة.

المطلب الثاني : تقييم الوضع المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية للسنتين 2015-2016:
1- حساب نسب السيولة:
نسبة التداول (نسبة السيولة العامة) :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول (III - 08): نسبة السيولة

البيان	2015	2016
الأصول المتداولة	2313853854.17	1682382831.2
الخصوم المتداولة	473030808.75	539502097.36
نسبة السيولة العامة	4.89	3.11

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق :

من خلال الجدول نجد أن نسبة السيولة 4.86 في سنة 2015 ثم انخفضت إلى 3.11 سنة 2016، ذلك يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها و أن الأصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة. نسبة السيولة السريعة :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

جدول (III-09): حساب نسبة السيولة السريعة:

2016	2015	البيان
1545214112.74	2194651388.03	الأصول المتداولة - المخزون السلعي
539502097.36	473030808.75	الخصوم المتداولة
2.86	4.63	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة لمؤسسة ميناء مستغانم انخفضت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

2- حساب نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائم:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الاستخدامات الثابتة}$$

الفصل الثالث: أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم.

جدول (III-10): حساب نسبة التمويل الدائم :

البيان	2015	2016
الأموال الدائمة	5274668934.56	1545214112.74
الاستخدامات الثابتة	3433845889.14	4173493127.93
نسبة التمويل الدائمة	1.53	1.27

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

الأموال الدائمة مولت الاستخدامات الثابتة وبقي فائض منها مول جزء من الأصول.

نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الاستخدامات الثابتة

جدول (III-11): حساب نسبة التمويل الخاص :

البيان	2015	2016
الأموال الخاصة	5272375470.30	5311080398.04
الاستخدامات الثابتة	3433845889.14	4173493127.93
نسبة التمويل الخاص	1.53	1.27

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص لسنتي 2015-2016 أكبر من الصفر (0)، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على

تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

3- حساب نسب المردودية :

- نسبة المردودية الاقتصادية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

جدول (III-12) : حساب نسبة المردودية الاقتصادية :

البيان	2015	2016
النتيجة الصافية	273399340.92	102911090.90
مجموع الأصول	574769974331.31	5855875959.23
نسبة المردودية الاقتصادية	0.0004	0.0175

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

نلاحظ ارتفاع في نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 ، أي حقق ميناء مستغانم فائض في المردودية الاقتصادية مقارنة مع السنوات السابقة ، مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال.
نسبة المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول (III-13) : حساب نسبة المردودية المالية :

2016	2015	البيان
102911090.90	273399340.92	النتيجة الصافية
5311080398.04	5272375470.73	الأموال الخاصة
0.01	0.05	نسبة المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من مؤسسة ميناء مستغانم.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في نسبة المردودية المالية في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ، مما يدل على وجود تسيير غير فعال من طرف مؤسسة ميناء مستغانم خلال السنتين السابقتين.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم النسب و المؤشرات المالية التي نركز عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

فقد تبين لنا من خلال الدراسة أن التقييم الجيد و التسيير الفعال للمؤسسة يرتكز على قواعد وقوانين علمية، و لكي تستطيع المؤسسة الوصول إلى غايتها و أهدافها المسطرة ينبغي التركيز على الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم وظائف المؤسسة والتي من دونها لا تستطيع هذه الأخيرة القيام بنشاطات أخرى و ضمان توازنها المالي.

كما أظهرت نتائج تقييم المؤشرات المالية ايجابية عن بعض جوانب نشاط المؤسسة ، مما يقتضي متابعة هذه النتائج وتعزيزها وتنميتها وعدم تركها ، فقد تتعرض إلى ضعف وخطر الإفلاس والفشل مع مرور الزمن.

الخاتمة

الخاتمة:

التحليل المالي هو أمر مهم وضروري لمراقبة النشاط المالي المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في التسيير واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، وتشخيص الحالة المالية لها، وذلك بتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار.

خلال هذا البحث قمنا بتسليط دائرة الضوء على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار، كون المعلومة المحاسبية أداة للمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه.

كما أن عملية التحليل المالي تكشف للمحلل المالي عن مواطن الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل من خلال قراراته، وبما أن شبح نقص أو تدهور في الأداء يهدد المؤسسات، أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة و تحليل الوضعية المالية بالاعتماد على الوثائق المالية .

وبناء على ذلك ولمعالجة الموضوع قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، فمن خلال قيامنا بدراسة حالة عن مؤسسة مينا مستغانم وتحليل القوائم المالية لها لسنة 2015-2016، والتي مكنتنا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد ولا تعاني من عجز في السيولة وهي قادرة على تسديد التزاماتها ولها القدرة على تحقيق الأرباح، مما يضمن للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أن تتعامل معها بارتياح و اطمئنان.

اختبار الفرضيات:

- لكي يقوم المسير بمهامه على أكمل وجه و في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.
- يعتبر التحليل المالي بالمؤشرات المالية وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها مؤسسة الاقتصادية.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها .
- لا بد للمسير المالي الإحاطة بخبايا التحليل المالي وتحديثاته، والتحكم في آلياته، وكذلك معرفة خطوات وأسس اتخاذ القرار مع اتسام المحلل بالثقة والتحكم في النفس وتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الذي يخدم المؤسسة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى بعض النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- يساعد التحليل المالي المحلل المالي على اتخاذ القرارات السليمة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية كشف مواطن القوة والضعف فيها .
- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- مكانة المؤسسة تعتمد على تقييم أدائها المالي .
- لأدوات التحليل المالي أثر في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- تتم تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها ودون اللجوء إلى مخزونها.
- المؤسسة الاقتصادية بحاجة إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة.
- مؤسسة ميناء مستغانم في وضعية مالية جيدة.
- استغلال الأموال المجمدة في وقتها المناسب .

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات للمؤسسات الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

- على المؤسسة الاهتمام بجميع المؤشرات باعتبارها قاعدة رقمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- تقييم الأداء المالي بشكل مستمر للاستفادة من نتائجه ولاكتشاف أماكن الضعف بهدف وضع الحلول اللازمة في الأوقات المناسبة؛
- تصميم واستخدام نظام للمعلومات يتناسب مع حاجيات تقييم الأداء المالي؛
- تحسين المردودية وتسديد الديون قصيرة الأجل.
- على المؤسسة أن تقوم باستغلال أموالها المجمدة في زمنها المناسب.
- وضع جهاز رقابي محكم يعمل على ضمان السيرورة الحسنه لمهام المؤسسة الاقتصادية لأجل القيام بأدائها بأكمل وجه وبصورة لائقة.
- توفير الظروف الحسنه وشروط العمل المناسبة لمستخدمي المؤسسة بالإضافة إلى تقديم التحفيزات المادية والمعنوية من اجل تشجيعهم على القيام بأعمالهم بأكمل وجه؛
- توظيف الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية للإشراف على عملية تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

آفاق البحث:

لقد صادفنا بعد دراستنا للموضوع بعض النقاط التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع دراسة بحوث لاحقة التي من بينها:

- دور التحليل المالي في مراقبة التسيير ورفع المردودية للمؤسسة؛
 - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي؛
 - التنبؤ بمستقبل المؤسسة من خلال المؤشرات النسب المالية في تقييم السيولة وجودة أسعار الأسهم؛
 - استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
 - أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة؛
- وكنصيحة ختامية للمؤسسات الاقتصادية بجميع قطاعاتها أن تعتمد على التحليل المالي كقاعدة أساسية في تقييم الأداء، كونه أسلوب من الأساليب التي تسمح بالتعرف على مواطن الضعف والقوة للمؤسسة.
- وفي الأخير أشكر الله "جل جلاله" الذي بنعمته تتم الصالحات أن وفقني لإتمام هذه المذكرة، ورزقني العزيمة والإرادة، وأدعو الله أن يتقبل هذا العمل، ويكون خالصا مخلصا لوجهه الكريم، وآخر دعواتي أن الحمد لله رب العالمين،
- وصلى اللهم وسلم على نبينا خير الأنام وقره أعيننا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ - باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- احمد توفيق جمال ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية و المصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد ، الإدارة الإستراتيجية ، مفاهيم و نماذج تطبيقية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
- حسن محمد كامل ، التحليل المالي ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر، سنة 1986 .
- حمزة محمود الزبيري " التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان،الأردن سنة 1976.
- خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر، 2001 .
- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، عمان الأردن، 1990.
- دونالد كيسو، جيرى ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان أل محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 .
- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة .الدار العلمية الدولية للنشر . والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001 .
- زياد رمضان و محمود الخلايلة ، التخطيط و التحليل المالي، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات :القاهرة ، مصر ، 2013 .
- ستار خليل حسن، تقييم الأداء الصناعي وأهميته في المشاريع الصناعية، مجلة النفط والتنمية، بغداد، 1985.
- سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 .

- الشماع محمد خليل حسن، الإدارة المالية، بغداد، مطبعة الخلود، 1992.
- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر:عمان، 2009.
- عبد الحلیم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات)، ط 1، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، سنة 2000.
- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- عدنان تايه النعيمي، الساقى سعدون مهدي وآخرين، الإدارة المالية، الطبعة 1، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007.
- فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، رام الله، فلسطين، 2008.
- فؤاد مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- فؤاد مجيد الكرخي، تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- كامل بربر ، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات ولنشر والتوزيع، لبنان. بدون سنة النشر.
- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1، 2010.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإنتمائي، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 2، عمان، سنة 2006.
- منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات ، ط 01، عمان، دار وائل للنشر، 2005.

- نادر أبو شيخة، مقال حول الكفاية الإنتاجية و وسائل تحسينها في المؤسسات العامة، المنظمة العربية القاهرة، 1982.
- ناصر داداي عدون " تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – الجزء 1 " دار الهدية العامة ، 1998.
- ناصر داداي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دار المحمدية العامة.
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1 ، سنة 2000 .
- وائل محمد صبيحي إدريس وآخرون ، سياسات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن ، 2008.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار الإثراء، الأردن، 2009 .
- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، ط1، 2004.

ثانيا: رسائل المنكرات:

1 - الدكتوراه:

- هادي خالد ، مساهمة نظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

2 - ماجستير:

- شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010.
- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير تخصص تسيير المؤسسة الصناعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2002.

- فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.
- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011-2012.
- 3 - ماستر:
- علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، " مذكرة تخرج ماستر "، تخصص تدقيق محاسبي، شعبة علوم تسيير، كلية علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي 2014-2015 .
- كياس علي، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ، دراسة حالة :مؤسسة ميناء مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، 2016.
- ثالثاً: المجالات:
- إلهام يحيى، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ، مجلة الباحث ، العدد 05، جامعة باتنة ، 2007.
- أمينة مولاي ، ميمون كافي ، استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى المعرفة وأثره على الأداء ، مجلة الباحث ، العدد 15 ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2015 .
- بكاري بلخير، أهمية مقارنة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة ، مجلة الباحث ، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2012.
- بومدين يوسف ، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، مجلة الباحث ، العدد 05 ، جامعة بومرداس ، 2007 .
- السليبي علي، تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات، مجلة المحاسب، العدد السادس الصادرة سنة 1977 ، حسب موقع الأكاديمية العربية (<http://www.ao-academy.org>). المفتوحة في الدنمرك.

- الشيخ الداودي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ، العدد 07، جامعة الجزائر، 2010-2009.
- عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث ، العدد 04، جامعة ورقلة ، 2006.
- عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
- مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 4، العدد 1، جوان 2021 ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، الجزائر.

رابعاً: المراسيم والقرارات:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، الجريدة الرسمية، العدد 19 ، (المادة 1.220)
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 ، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.
- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19

خامساً: المواقع الالكترونية:

- د. فراس (عاشق الرمثا الأبية)، الاقتصاد والأعمال ، استعمالات التحليل المالي، منتديات ستارتايمز ، 2014.
- محمد ملحم ، موقع بوابة المحاسبة ، التحليل بالنسب المالية .
ب - باللغة الأجنبية:

a- Ouvrages :

- Marcel Laflame, Le management approche systématique, Gaétan Morin éditeur, 3éd, Canada, 1981 .

- Patrice Vizzavona, "Gestion financière", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004.
- Pierre Paucher, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Edition O. P.U, Paris ,France, 1993.

b- Articles :

- Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes ias/ifrs. Pearson éducation, Paris, France, 2008.
- Robert obert, Pratique des normes IAS /IFRS , DUNOD, paris, 2002.
- Anne dolganos picher, international economic indicators and central, John Wiley & Sons, 2007.
- Erich.a helpert, Financial analysis tools and techniques, McGraw-Hill Chicago; 2006.

الملخص:

تماشياً مع التطورات الاقتصادية الراهنة، قمنا في هذه الدراسة إلى إبراز دور وأثر التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك لتقييم أدائها والكشف عن نقاط القوة ومواطن الخلل والانحرافات فيها، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع، حيث شملت الدراسة المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا في جمع البيانات على الدراسات السابقة ذات الصلة، وتوصلنا من خلالها إلى أن التحليل المالي يساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات والتنبؤ بمستقبلها وذلك بتطبيق عدة أدوات للتحليل المالي على القوائم المالية وتقييمها ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء المالي، النسب المالية

Résumé :

Conformément les développements économiques actuels, Dans cette étude, nous avons mis en évidence le rôle et l'impact de l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière de l'institution économique, afin d'évaluer sa performance et de révéler ses forces, ses défauts et ses déviations, en abordant les aspects théoriques du sujet, comme les l'étude comprenait l'institution économique en général, Afin d'atteindre les objectifs de l'étude et de répondre à ses questions, nous nous sommes appuyés dans la collecte de données sur les études précédentes pertinentes, et à travers elles, nous avons conclu que l'analyse financière aide l'institution à prendre des décisions et à prédire son avenir en appliquant plusieurs outils d'analyse financière. aux états financiers et à leur évaluation et connaissance de la situation financière réelle de l'établissement, à l'aide d'indicateurs d'équilibre financiers et de certains ratios financiers en s'appuyant sur le budget financier et le tableau des comptes de résultats.

Les mots clés: Analyse financière, performance financière, ratios financiers.